

Distr.: General
3 August 2018
Arabic
Original: English

الجمعية العامة



الدورة الثالثة والسبعون

البند ٢٣ (ب) من جدول الأعمال المؤقت*

مجموعات البلدان التي تواجه أوضاعا خاصة:
متابعة مؤتمر الأمم المتحدة الثاني المعني
بالبلدان النامية غير الساحلية

تنفيذ برنامج عمل فيينا لصالح البلدان النامية غير الساحلية للعقد ٢٠١٤-٢٠٢٤

تقرير الأمين العام

موجز

يُقدم هذا التقرير عملا بقرار الجمعية العامة ٧٢/٢٣٢، الذي طلبت فيه إلى الأمين العام أن يقدم إليها في دورتها الثالثة والسبعين تقريراً مرحلياً عن تنفيذ برنامج عمل فيينا لصالح البلدان النامية غير الساحلية للعقد ٢٠١٤-٢٠٢٤. ويستعرض التقرير التقدم المحرز في تنفيذ أولويات برنامج عمل فيينا، بما في ذلك أنشطة الدول الأعضاء والمنظمات المعنية في منظومة الأمم المتحدة والمنظمات الأخرى في استجابة للبرنامج. ويحدد التقرير التحديات الرئيسية التي صودفت، ويقترح توصيات للإسراع في وتيرة تنفيذ البرنامج. ويؤكد التقرير أن البلدان النامية غير الساحلية تحتاج إلى مواصلة وتعزيز الاستثمار والمساعدة التقنية للمضي قدماً في تنفيذ أولويات هذا البرنامج، وعلى الأخص فيما يتعلق بتطوير الهياكل الأساسية وتيسير التجارة والتحول الهيكلي والتكامل الإقليمي. ومن شأن ذلك أن يساعد أيضاً على الإسهام في جهود تلك البلدان لتحقيق أهداف التنمية المستدامة. ويدعو التقرير كذلك إلى زيادة التعاون بين البلدان النامية غير الساحلية وبلدان المرور العابر، وإلى تعميق التكامل الإقليمي من أجل تحسين الإمكانيات التجارية للبلدان النامية غير الساحلية.



وبالإضافة إلى ذلك، يقدم التقرير معلومات محدثة عن التقدم المحرز في العملية التحضيرية لاستعراض منتصف المدة الشامل لتنفيذ برنامج عمل فيينا، المقرر إجراؤه في موعد لا يتجاوز كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٩، على النحو المطلوب في القرار ٢٣٢/٧٢. ويدعى المجتمع الدولي إلى ضمان مشاركته الفعالة في دعم أنشطة العملية التحضيرية لاستعراض منتصف المدة.

ويحيط التقرير علماً كذلك بافتتاح مجمع الفكر الدولي للبلدان النامية غير الساحلية الذي يُعد أول هيئة حكومية دولية لمجموعة البلدان النامية غير الساحلية.

أولا - مقدمة

١ - تواجه البلدان النامية غير الساحلية تحديات هيكلية تتعلق بالمساواة الناجمة عن موقعها الجغرافي التي تتسبب في تكبدها تكاليف باهظة بشكل غير متناسب في مجالي النقل والتجارة وتعيق قدرتها على المنافسة وإيجادها لفرص عمل واندماجها في الأسواق العالمية ونموها الاقتصادي وتنميتها المستدامة بوجه عام.

٢ - ويجسد برنامج عمل فيينا لصالح البلدان النامية غير الساحلية للعقد ٢٠١٤-٢٠٢٤ التزام المجتمع الدولي بمعالجة التحديات التي تواجهها البلدان النامية غير الساحلية بطريقة أكثر اتساقاً، والإسهام في زيادة معدل النمو المستدام والشامل للجميع بما يمكن أن يسهم في القضاء على الفقر. وتُسلّم خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ بأهمية تلبية الاحتياجات الخاصة للبلدان النامية غير الساحلية.

٣ - وهذا التقرير هو الرابع عن التقدم المحرز في تنفيذ برنامج عمل فيينا. وهو يبرز الدور الذي تضطلع به كيانات الأمم المتحدة في متابعة برنامج العمل، ويقترح التوصيات للتعجيل بتنفيذه. ويرد مع التقرير مرفق يتضمن جداول إحصائية.

ثانياً - عرض عام للتطورات الاجتماعية والاقتصادية الأخيرة والتقدم المحرز نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة في البلدان النامية غير الساحلية

٤ - استمر الانخفاض في النمو الحقيقي للناتج المحلي الإجمالي للبلدان النامية غير الساحلية، حيث وصل إلى ما نسبته ٢,٧٩ في المائة في عام ٢٠١٦ مسجلاً بذلك أدنى مستوى له منذ عام ١٩٩٨. وثمة حاجة إلى بذل جهود متواصلة لعكس هذا الاتجاه التنافسي والقضاء على الفقر المدقع بحلول عام ٢٠٣٠ في تلك البلدان. ويظهر سجل التقدم المحرز نحو بلوغ غايات أهداف التنمية المستدامة صورة مختلطة. ففيما يتعلق بالهدف ١، تراجعت نسبة السكان الذين يعيشون تحت الخط الدولي للفقر المحدد بـ ١,٩ دولار يومياً إلى ٣١ في المائة في عام ٢٠١٣ من مجموع سكان تلك البلدان، ولكنها لا تزال أعلى من المتوسط العالمي الذي بلغ ١٠,٩ في المائة. وانخفضت نسبة السكان العاملين الذين يعيشون تحت خط الفقر في البلدان النامية غير الساحلية من ٢٦,٨ في المائة عام ٢٠١٥ إلى ٢٥,٥ في المائة عام ٢٠١٧.

٥ - وفيما يتعلق بالهدف ٢، فإنه رغم الانخفاض الذي طرأ سابقاً، ازداد انتشار نقص التغذية في البلدان النامية غير الساحلية فبلغ نسبة مئوية متوقعة قدرها ٢٣,٢ في المائة أثناء الفترة الواقعة بين عامي ٢٠١٤ و ٢٠١٦، مقارنةً بالنسبة ٢٢,٩ في المائة التي سُجلت خلال الفترة الواقعة بين عامي ٢٠٠٩ و ٢٠١١. وفي عام ٢٠١٥، سجل انتشار انعدام الأمن الغذائي المتوسط أو الشديد نسبة قدرها ٥١,٦ في المائة في أوساط السكان البالغين، مقارنةً بمتوسط عالمي نسبته ٢٣,٩ في المائة. ووصلت التدفقات الرسمية إلى القطاعات الزراعية في البلدان النامية غير الساحلية في عام ٢٠١٦ إلى ما نسبته ٢,٨ بليون دولار، أي ما يعادل ٨,٤ في المائة من مجموع التدفقات الرسمية إلى تلك البلدان، مسجلةً بذلك ارتفاعاً من نسبة ٧,٧ في المائة التي بلغت في عام ٢٠١٥.

٦ - وفيما يتعلق بالهدف ٣، انخفضت معدلات وفيات الأطفال دون سن الخامسة في البلدان النامية غير الساحلية من ٦٥,٩ حالة لكل ١ ٠٠٠ مولود حي في عام ٢٠١٥ إلى حالة ٦٣,٣

في عام ٢٠١٦. وبالمثل، انخفض معدل وفيات المواليد من ٢٦,٣ حالة وفاة لكل ١ ٠٠٠ مولود حي في عام ٢٠١٥ إلى ٢٥,٦ حالة وفاة في عام ٢٠١٦. واستمر الانخفاض في معدل الإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية، فقد انخفض من ٠,٧٦ حالة جديدة لكل ١ ٠٠٠ شخص غير مصاب في عام ٢٠١٥ إلى ٠,٧١ حالة في عام ٢٠١٦. كما تم إحراز المزيد من التقدم في الفترة الممتدة من عام ٢٠١٥ إلى عام ٢٠١٦ فيما يتعلق بمؤشرات مرض السل والأمراض المدارية المهملة والأمراض غير المعدية والانتحار.

٧ - وفيما يتعلق بالهدفين ٤ و ٥، سُجل تحسن عام متواصل في مؤشرات الالتحاق بالمدارس طوال عامي ٢٠١٥ و ٢٠١٦ مع أن أوجه التفاوت بين الجنسين لا تزال قائمة. ويتواصل إحراز التقدم بشأن المؤشرات المتعلقة بالمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة والفتاة، وقد شمل ذلك الانخفاض في النسب المئوية للنساء اللاتي تتراوح أعمارهن بين ٢٠ و ٢٤ عاماً واللاتي أفدن بأنهن تزوجن عندما كانت أعمارهن ١٥ أو ١٨ عاماً. وفي عام ٢٠١٨، شغلت النساء نسبة ٢٥ في المائة من مقاعد البرلمانات الوطنية ومجالس الإدارات المحلية في البلدان النامية غير الساحلية متجاوزةً بذلك المتوسط العالمي البالغ ٢٣,٤ في المائة.

٨ - وفيما يتعلق بالهدف ٦، فإنه رغم حدوث حالات تحسّن مطرد خلال السنوات الماضية، ما يزال متوسط نسبة السكان في البلدان النامية غير الساحلية الذين يتمتعون بإمكانية الوصول إلى مصادر مياه الشرب ومرافق الصرف الصحي المحسّنة منخفضاً، ويقل كثيراً عن المتوسطات العالمية، ولا سيما في المناطق الريفية.

٩ - وفيما يتعلق بالهدف ٧، ارتفعت النسبة المئوية للسكان الذين يحصلون على الكهرباء بمقدار ٧ في المائة فوصلت إلى ٥١,٨ في المائة في الفترة الممتدة من عام ٢٠١٥ إلى عام ٢٠١٦. وتحسنت كثافة الطاقة، التي تُقاس من حيث الطاقة الأولية والناتج المحلي الإجمالي، من عام ٢٠١٤ إلى عام ٢٠١٥.

١٠ - وفيما يتعلق بالهدف ٨، بلغ معدل النمو السنوي لنصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للبلدان النامية غير الساحلية في عام ٢٠١٦ نسبة قدرها ٠,٤ في المائة، وهي تمثل أدنى معدل سُجل منذ أكثر من عقد من الزمن، حيث انخفض من نسبة ١ في المائة التي بلغها في عام ٢٠١٥. وظلت نسبة البطالة عند ٥,٥ المائة خلال الفترة الواقعة بين عامي ٢٠١٥ و ٢٠١٧؛ غير أنها أثرت تأثيراً غير متناسب على النساء والشباب.

١١ - وفيما يتعلق بالهدف ٩، تشير البيانات إلى نمو مستمر في النقل الجوي للمسافرين والبضائع، مع ازدياد نقل البضائع بنسبة ٣ في المائة في عام ٢٠١٦. وظلت قيمة الصناعات التحويلية المضافة ثابتة بوجه عام خلال السنوات الثلاث الماضية كحصة من مجموع الناتج المحلي الإجمالي ومن نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، على السواء.

١٢ - وفيما يتعلق بالهدفين ١١ و ١٢، بلغ متوسط مستوى الجسيمات الدقيقة في المدن في عام ٢٠١٤ ما نسبته ٤٤ في المائة مقارنة بمتوسط عالمي نسبته ٤٥ في المائة. وكان هناك اتجاه تصاعدي في استهلاك المواد بالقيمة المطلقة في الفترة الممتدة من عام ٢٠١٥ إلى عام ٢٠١٧، وكذلك في نصيب الفرد من بصمة المواد.

١٣ - وفيما يتعلق بالهدف ١٣ بشأن تغير المناخ، يُعد ضعف البلدان النامية غير الساحلية الشديد إزاء الآثار السلبية لتغير المناخ، ولا سيما الجفاف والتصحر وتدهور الأراضي وذوبان الجليديات، مصدر قلق بالغ، ومن الضروري أن تزداد الموارد وأشكال الدعم اللازمة لتنفيذ خطط التكيف الوطنية.

وفيما يتعلق بالهدف ١٥، انخفضت بصورة مطردة نسبة الأراضي المغطاة بالغابات من ١٦,٣ في المائة في عام ٢٠١٠ إلى ١٥,٨ في المائة في عام ٢٠١٥، بينما تراجعت المساعدة الإنمائية الرسمية الإجمالية المخصصة لحفظ التنوع البيولوجي والنظم الإيكولوجية من عام ٢٠١٠ إلى عام ٢٠١٦.

١٤ - وفيما يتعلق بالهدف ١٤، أُحرز بعض التقدم في زيادة وعي البلدان النامية غير الساحلية بحقوقها في الانتفاع من المحيطات والبحار والموارد البحرية وفي الاضطلاع بالأنشطة في المنطقة الدولية لقاع البحار، غير أنه من الضروري أن يُقدم المزيد من الدعم والموارد اللازمين لتحسين مشاركتها وإمكانية وصولها.

١٥ - وأخيراً، وفيما يتعلق بالهدفين ١٠ و ١٧، فقد تراجع مجموع التدفقات لأغراض التنمية إلى البلدان النامية غير الساحلية، بما فيها المساعدة الإنمائية الرسمية وغيرها من التدفقات الرسمية والخاصة، من ٣٨,١ بليون دولار في عام ٢٠١٥ إلى ٣٤,٦ بليون دولار في عام ٢٠١٦. وارتفعت خدمة الديون كنسبة مئوية من الصادرات من ٣,٨ في عام ٢٠١٥ إلى ٤,٩ في عام ٢٠١٦.

ثالثاً - حالة تنفيذ أولويات برنامج عمل فيينا

الأولوية ١: المسائل الأساسية المتصلة بسياسات المرور العابر

١٦ - يؤكد برنامج عمل فيينا على ضرورة وجود إطار قانوني قوي وداعم يعزز تنسيق القواعد والوثائق وتبسيطها وتوحيدها، بما في ذلك التنفيذ الكامل والفعال للاتفاقيات الدولية ذات الصلة بالنقل والمرور العابر. وترد في الجدول ١ أدناه الحالة الراهنة لتصديق بلدان نامية غير ساحلية وبلدان من بلدان المرور العابر على بعض الصكوك القانونية الدولية الرئيسية.

١٧ - وقد صدّقت أربعة بلدان نامية غير ساحلية، هي - أوغندا وجمهورية أفريقيا الوسطى ودولة بوليفيا المتعددة القوميات وملاوي - على اتفاق منظمة التجارة العالمية المتعلق بتيسير التجارة، منذ آب/أغسطس ٢٠١٧. ومن ضمن التصديقات الأخيرة على الاتفاقية الجمركية بشأن النقل الدولي للبضائع بمقتضى دفاتر النقل الدولي البري، تصديق الصين عليها في كانون الثاني/يناير ٢٠١٧ وتصديق الهند عليها في حزيران/يونيه ٢٠١٧.

الجدول ١

حالة التصديق على الاتفاقيات الدولية الرئيسية لتعزيز التجارة وتيسير النقل في تموز/يوليه ٢٠١٨

الاتفاقية	البلدان النامية غير الساحلية	بلدان المرور العابر	المجموع العالمي
اتفاق منظمة التجارة العالمية المتعلق بتيسير التجارة (عام ٢٠١٣)	٢٢	٢٥	١٣٧
اتفاقية كيوتو المنقحة (عام ٢٠٠٦)	١٩	٢٣	١٢٣
الاتفاقية الجمركية المتعلقة بالنقل الدولي للبضائع بمقتضى دفاتر النقل الدولي البري (عام ١٩٧٥)	١١	٧	٧٣
الاتفاقية الدولية لتنسيق الرقابة على البضائع عند الحدود (عام ١٩٨٢)	١٢	٢	٥٨

المصدر: مكتب الشؤون القانونية لدى الأمانة العامة، واللجنة الاقتصادية لأوروبا، ومنظمة الجمارك العالمية، ومنظمة التجارة العالمية.

١٨ - وفي تموز/يوليه ٢٠١٧، أعدت منظمة الجمارك العالمية مبادئ توجيهية للمرور العابر من أجل مساعدة الدول الأعضاء فيها في طريقة تطبيق المعايير المنصوص عليها في الاتفاقيات الدولية للتسهيل بتيسير الإجراءات الجمركية والحدودية. وقدم مكتب الممثل السامي لأقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية وغيره من المنظمات الدولية مساهمات موضوعية لوضع المبادئ التوجيهية للمرور العابر.

١٩ - وفي حزيران/يونيه ٢٠١٨، وقّعت منغوليا مع الاتحاد الروسي اتفاقاً بشأن شروط النقل العابر للبضائع بالسكك الحديدية. وبموجب هذا الاتفاق، ستحظى منغوليا بتخفيضات تعريفية على النقل العابر لصادراتها من البضائع عبر الاتحاد الروسي لمدة ٢٥ عاماً.

٢٠ - وفي أفريقيا، قامت الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي، بالتعاون مع كل من السوق المشتركة لشرق أفريقيا والجنوب الأفريقي وجماعة شرق أفريقيا، بإطلاق برنامج تيسير النقل الثلاثي والنقل العابر في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٧. ويهدف هذا المشروع، الممول من الاتحاد الأوروبي، إلى تيسير إنشاء سوق إقليمية للنقل البري تكون أكثر قدرة على المنافسة والتكامل والتحرير في منطقة شرق أفريقيا والجنوب الأفريقي. والغرض منه هو وضع وتنفيذ سياسات وقوانين وأنظمة ومعايير منسقة للنقل البري من أجل تحقيق كفاءة شبكات النقل البري العابر للحدود والمرور العابر، وخدمات النقل والخدمات اللوجستية، والنظم والإجراءات.

٢١ - وقد تم التوقيع على وثيقة تؤسس منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية في آذار/مارس ٢٠١٨ وتنشئ سوقاً قارية وحيدة للبضائع والخدمات، بالإضافة إلى اتحاد جمركي للتمكين من حرية حركة رأس المال والمسافرين أصحاب الأعمال.

٢٢ - وفي أمريكا اللاتينية، وقّعت كل من دولة بوليفيا المتعددة القوميات وباراغواي على مذكرة تفاهم في عام ٢٠١٧ بشأن مشروع للسكك الحديدية يربط بين البلدين. وسيربط جزء السكك الحديدية هذا بوضلة مع ممر للسكك الحديدية يربط بين المحيطين الأطلسي والهادئ بواسطة خط يبلغ طوله ٣٧٠٠ كيلومتر يبدأ من ميناء سانتوس، بالبرازيل، ويمر بدولة بوليفيا المتعددة القوميات، وينتهي في إيلو، بييرو.

الأولوية ٢: تطوير الهياكل الأساسية وصيانتها

٢٣ - يتواصل حالياً بذل الجهود لتوسيع وتحسين الهياكل الأساسية للنقل البري والنقل بالسكك الحديدية في جميع المناطق التي توجد فيها بلدان نامية غير ساحلية. ورغم هذه التحسينات، لا تزال رداءة الهياكل الأساسية المادية وقلة عددها تشكلان عقبتين رئيسيتين أمام وضع نظم للنقل العابر تستوفي مقومات البقاء وتكون قابلة للتنبؤ في تلك البلدان.

٢٤ - ولا تتوفر بيانات راهنة عن مؤشرات الطرق خاصة بالبلدان النامية غير الساحلية. وبالحجوع إلى أحدث البيانات المتاحة، التي يتراوح توافرها بين عامي ٢٠٠٩ و ٢٠١٥، قام مكتب الممثل السامي المعني بأقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية بحساب كثافة الطرق على طول مسافات شبكة من الطرق المعبدة (بالكيلومتر) لكل وحدة من المساحات اليابسة (بالكيلومترات المربعة) من أجل تحديد عدد هياكل النقل الأساسية. وتتخلف البلدان النامية غير الساحلية عن بلدان المرور العابر والعالم من حيث كثافة الطرق المعبدة والسكك الحديدية معاً

(انظر الجدول ٢). ولا يوجد لدى البلدان النامية غير الساحلية سوى ١٢ في المائة من الطرق المعبدة في العالم وما يزيد قليلاً عن ثلث السكك الحديدية الموجودة في العالم. وتخفي تلك المعدلات فوارق كبيرة للغاية بين المعدلات الإقليمية، حيث تسجل البلدان النامية غير الساحلية في أوروبا الشرقية ووسط آسيا أعلى مستوى من كثافة الطرق والسكك الحديدية. ويوجد أقل مستوى من كثافة الطرق والسكك الحديدية على السواء في البلدان النامية غير الساحلية في شرق آسيا وغرب ووسط أفريقيا. ومن الضروري زيادة التعجيل في تطوير كل من الطرق البرية والسكك الحديدية في البلدان النامية غير الساحلية من أجل تحسين الإمكانيات التجارية لتلك البلدان.

الجدول ٢

كثافة الطرق المعبدة والسكك الحديدية في البلدان النامية غير الساحلية وبلدان المرور العابر

الفئة	كثافة الطرق المعبدة (كيلومتر لكل ١٠٠٠ كيلومتر مربع)	كثافة السكك الحديدية (كيلومتر لكل ١٠٠٠ كيلومتر مربع)
البلدان النامية غير الساحلية	١٩٤١	٣٤٦
بلدان المرور العابر	١٩١٤٤	٨٤٦
على الصعيد العالمي	١٥١٤٠	٩٤٥

المصادر: مكتب الممثل السامي لأقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية، في عام ٢٠١٨.

٢٥ - وقد ازداد في البلدان النامية غير الساحلية بنسبة ٧ في المائة عدد حالات المغادرة المسجلة لدى شركات النقل الجوي على الصعيد العالمي فوصل إلى ٨٣٣ ٤١٣ حالة في عام ٢٠١٦. وبلغت الحصة العالمية للبلدان النامية غير الساحلية في مجال نقل البضائع جوا ما نسبته ١,٢٨ في المائة في عام ٢٠١٦. ويكتسي النقل الجوي أهمية خاصة بالنسبة للبلدان النامية غير الساحلية لأنه يتيح لمن يعيشون في بلدان نامية غير ساحلية إمكانية الوصول المباشر إلى الأسواق الدولية دون الحاجة إلى المرور عبر بلدان المرور العابر. وفي كانون الثاني/يناير ٢٠١٨، أطلق الاتحاد الأفريقي السوق الأفريقية الموحدة للنقل الجوي التي تهدف إلى زيادة نصيب القارة العالمي في قطاع الطيران. وتوفر هذه السوق التحرير الكامل لخدمات النقل الجوي بين البلدان الأفريقية من حيث الوصول إلى الأسواق والممارسة الحرة لحريات الأجواء الخمس الأولى المتعلقة بخدمات الشحن الجوي المقررة والخدمات الجوية التي توفرها الخطوط الجوية المؤهلة. وتزيل القيود المفروضة على الملكية، وتوفر التحرير الكامل لتواتر الرحلات، والتعريفات والقدرات.

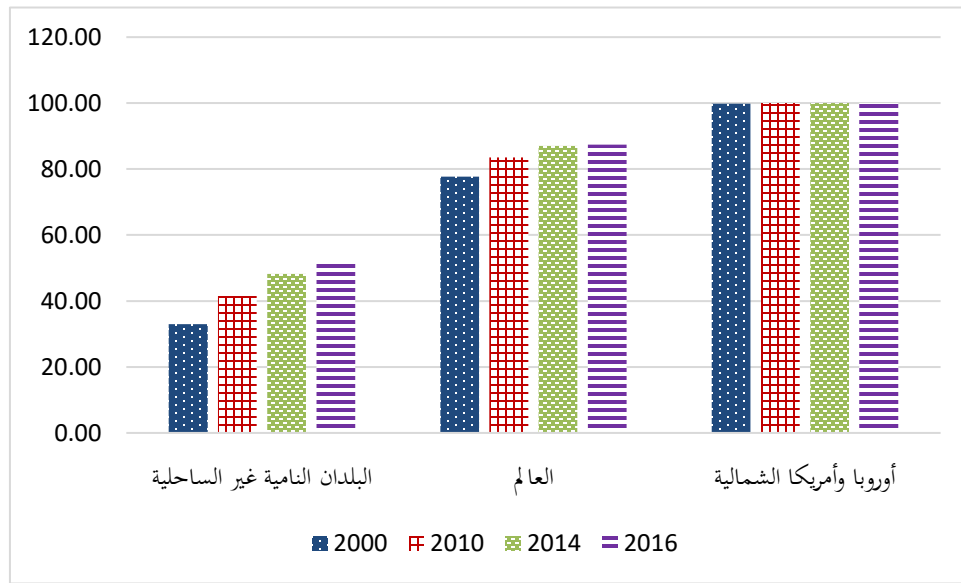
٢٦ - وتستخدم البلدان النامية غير الساحلية في أمريكا اللاتينية وجنوب شرق آسيا ووسط أفريقيا الطرق المائية الداخلية بوجه خاص. وتشمل التحديات الرئيسية للطرق المائية الداخلية الانخفاض في منسوب المياه في فترات الشح، وتراكم الطمي، ومعوقات مادية أخرى، فضلاً عن المسائل المتصلة بتشغيل تلك الطرق وإدارتها وتنظيمها. وتحتاج التجارة العابرة التي تنطوي على استخدام النقل المائي الداخلي إلى إجراء تحسينات في الهياكل الأساسية حتى تحقق إمكاناتها وتكفل سلامة الملاحة وحماية البيئة.

٢٧ - وفيما يتعلق بالهياكل الأساسية للطاقة، ازداد متوسط نسبة الأشخاص الذين يحصلون على الكهرباء في البلدان النامية غير الساحلية من ٤٨,٢ في المائة في عام ٢٠١٥ إلى ٥١,٨ في المائة في عام

٢٠١٦، كما هو مبين في الشكل الأول؛ غير أن البلدان النامية غير الساحلية لا تزال متخلفة عن المتوسط العالمي الذي بلغ ٨٧ في المائة في عام ٢٠١٦. ومع أن البلدان النامية غير الساحلية قد شهدت زيادة بنسبة ٤٠ في المائة في الكهرباء في المناطق الريفية في الفترة الممتدة من عام ٢٠١٤ إلى عام ٢٠١٦، لا تزال الفجوة بين الريف والمدينة كبيرة، حيث تحصل نسبة ٨٣,٥ في المائة من سكان المناطق الحضرية على الكهرباء بينما تحصل عليها نسبة ٤٠,٥ في المائة في المناطق الريفية. وعلاوة على ذلك، يعتمد ثلثا سكان البلدان النامية غير الساحلية على الأقل على الاستخدام التقليدي للكتلة الأحيائية لأغراض الطهي، مما يؤكد الحاجة الماسة إلى تحسين فرص الحصول على الطاقة النظيفة والحديثة لأغراض الطهي.

الشكل الأول

نسبة السكان الذين يحصلون على الكهرباء (نسبة مئوية)



المصدر: معلومات تكميلية للوثيقة E/2018/64.

٢٨ - وفيما يتعلق بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، شهدت البلدان النامية غير الساحلية نموا مستمرا في معدلات الاشتراكات في خدمات الهواتف الخلوية المحمولة من ٧١,٩ لكل ١٠٠ شخص في عام ٢٠١٥ إلى ٧٣,٥ لكل ١٠٠ شخص في عام ٢٠١٦. بيد أن البلدان النامية غير الساحلية تتخلف كثيرا عن المتوسط العالمي لتغطية شبكة الجيل الرابع (4G). فقد ازداد متوسط عدد مستعملي الإنترنت من ٢٠,٥ لكل ١٠٠ شخص في عام ٢٠١٥ إلى ٢٢,٩ شخص في عام ٢٠١٦؛ ومع أن ذلك يُعد إنجازا، فإن البلدان النامية غير الساحلية، كمجموعة، تتخلف عن مجموعات البلدان الأخرى. ولا تزال البلدان النامية غير الساحلية تواجه تكاليف باهظة تتعلق بالنطاق العريض ومن الضروري بذل المزيد من الجهود لخفض الأسعار.

٢٩ - ويعوق الربط الباهظ التكاليف بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات فرص تسخير التجارة الإلكترونية ونظم النقل الذكية والتكنولوجيات الناشئة لأغراض التنمية المستدامة.

٣٠ - والاحتياجات اللازمة للاستثمار من أجل تطوير الهياكل الأساسية في قطاعات النقل والطاقة وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات هي احتياجات كبيرة. وقد حسبت دراسة أجراها مؤخراً مكتب الممثل السامي لأقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية الاستثمار المقدّر اللازم لقطاعات النقل لدى البلدان النامية غير الساحلية، ووجدت أن تلك البلدان تحتاج، للوصول إلى المتوسط العالمي لكثافة شبكة الطرق والسكك الحديدية، إلى بناء حوالي ٢٠٠ ٠٠٠ كيلومتر من الطرق المعبدة و ٤٦ ٠٠٠ كيلومتر آخر من السكك الحديدية بتكلفة تبلغ حوالي ٠,٥١ تريليون دولار. وسوف يتطلب سدّ هذه الفجوة في البلدان النامية غير الساحلية تعزيز الموارد من القطاعين العام والخاص ومن الشركاء الإنمائيين الدوليين واستكشاف مصادر جديدة للتمويل وسيطلب إضافة إلى ذلك بذل الجهود لاستخدام الموارد المتاحة بشكل أفضل.

الأولوية ٣: التجارة الدولية وتيسير التجارة

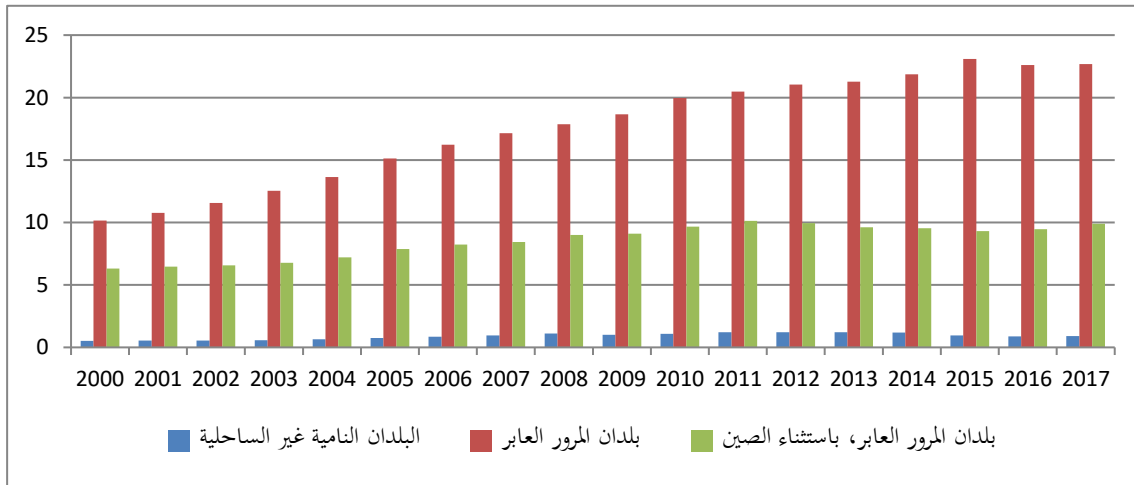
٣١ - تساهم البلدان النامية غير الساحلية البالغ عددها ٣٢ بلداً بأقل من ١ في المائة من حجم التجارة العالمية في السلع. ووصلت مساهمتها في التجارة الدولية التي تقاس كحصة صادراتها من السلع ضمن الصادرات العالمية ذروتها إذ بلغت نسبة ١,٢٢ في المائة عام ٢٠١٢، وتراجعت منذ ذلك الحين إلى نسبة تُقدّر بـ ٠,٩١ في المائة عام ٢٠١٧. ويبين الشكل الثاني هذا الاتجاه مقارنة بمجموعة مكونة من ٣٤ بلداً من بلدان المرور العابر التي تشمل الصين والهند.

٣٢ - ويُظهر إمعان النظر في البيانات المصنفة على الصعيد القطري أن أربعة بلدان فقط من البلدان النامية غير الساحلية تستأثر بقرابة ٥٠ في المائة من إجمالي صادرات البضائع لهذه المجموعة من البلدان. ولم تتجاوز حصة معظم البلدان النامية غير الساحلية (٢١ بلداً) نسبة ٢ في المائة لكل بلد منها، الأمر الذي يدل على درجة التهميش التي تواجهها هذه البلدان في التجارة العالمية.

الشكل الثاني

حصة صادرات السلع من التجارة العالمية

(بالنسبة المئوية)



المصدر: إحصاءات مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد).

٣٣ - ويوفر النمو السريع في التجارة الإلكترونية فوائد على نطاق الاقتصاد ككل للبلدان النامية غير الساحلية التي تسعى إلى الاندماج في التجارة العالمية من خلال إتاحة الفرص لأسواق جديدة وإقامة صلات بسلاسل الإمداد الدولية. ولا تزال مشاركة البلدان النامية غير الساحلية في التجارة الإلكترونية هامة بسبب عوامل عديدة، مثل عدم كفاية الهياكل الأساسية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، ونقص التطور في النظم المالية، وضعف الأطر القانونية والتنظيمية، وتدني مستويات الإلمام بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات. ومن أجل الاستفادة من الفرص التي تتيحها التجارة الإلكترونية، ستحتاج البلدان النامية غير الساحلية إلى جملة أمور منها بناء القدرات، وتقليص الفجوة الرقمية، وتحسين تيسير التجارة.

٣٤ - ويتمثل أحد التحديات الرئيسية التي تؤثر في دمج البلدان النامية غير الساحلية في التجارة العالمية في التكاليف التجارية المرتفعة الناجمة عن جملة أمور منها المسافات الطويلة للوصول إلى موانئها وعزلتها عن الأسواق الدولية والإجراءات الحدودية المربكة. ويحدد اتفاق منظمة التجارة العالمية لتيسير التجارة طريقة مبتكرة هامة لإنشاء إطار دولي للحد من التأخيرات التي تحدث على الحدود ومن تكاليف التجارة، التي هي من بين أكبر التحديات التي تواجهها البلدان النامية غير الساحلية.

٣٥ - وتبين دراسات اقتصادية مختلفة أن اتفاق تيسير التجارة سيقفل من تكاليف التجارة. فقد أشار تقرير صادر عن منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي في عام ٢٠١٥ بشأن مؤشرات تيسير التجارة^(١) إلى أن تنفيذ اتفاق تيسير التجارة يمكن أن يخفض تكاليف التجارة على الصعيد العالمي بنسبة تتراوح بين ١٢,٥ و ١٧,٥ في المائة. وتشير التقديرات أيضاً إلى أن البلدان النامية ستلتقي ثلثي المكاسب البالغة تريليون دولار الناجمة عن التوسع التجاري الناتج عن الاتفاق. وبالإضافة إلى ذلك، من المتوقع أن يقلل الاتفاق من الوقت اللازم لاستيراد السلع بأكثر من يوم ونصف والوقت اللازم لتصديرها بحوالي يومين، مما يمثل تقليصاً في الوقت يتجاوز المتوسط الحالي بنسبة ٤٧ في المائة للواردات و ٩١ في المائة للصادرات.

٣٦ - وحتى تموز/يوليه ٢٠١٨، صدّق ٢٢ بلداً من البلدان النامية غير الساحلية الأعضاء في منظمة التجارة العالمية والبالغ عددها ٢٦ بلداً على اتفاق تيسير التجارة. ويبين ارتفاع معدل تصديق تلك البلدان على الاتفاق الأهمية التي توليها له والتزامها به. وأسهم مكتب الممثل السامي لأقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية في إذكاء وعي الدول الأعضاء بشأن الفوائد والآثار المحتملة للتصديق على هذا الاتفاق والاتفاقيات الأخرى ذات الصلة بالنقل العابر وتيسير التجارة بالنسبة للبلدان النامية غير الساحلية.

٣٧ - وحتى نهاية تموز/يوليه ٢٠١٨، قدم ٢٤ بلداً من البلدان النامية غير الساحلية تدابيرها من الفئة ألف^(٢). وفي حين أن بعضاً من تلك البلدان قد أحرز تقدماً جيداً في تنفيذ اتفاق تيسير التجارة، فإن العديد منها لا يزال متأخراً، كما يتضح من نسبة التدابير من الفئة ألف التي نفذتها تلك البلدان. فقد نفذت سبعة بلدان فقط من البلدان النامية غير الساحلية ما نسبته أكثر من ٥٠ في المائة من التدابير في

(١) OECD, "Implementation of the WTO Trade Facilitation Agreement: the potential impact on trade costs" (June 2015). متاح على الرابط التالي: www.oecd.org/trade/WTO-TF-Implementation-Policy-Brief_EN_2015_06.pdf

(٢) التدابير من الفئة ألف هي التدابير التي تنفذها البلدان الأعضاء النامية بحلول ٢٢ شباط/فبراير ٢٠١٧، وهو تاريخ بدء نفاذ اتفاق تيسير التجارة. وبالنسبة لأقل البلدان نمواً، فإن تاريخ بدء النفاذ هو ٢٢ شباط/فبراير ٢٠١٨.

إطار الفئة ألف. وتنفيذ هذه البلدان لتدابير الاتفاق منخفض نسبياً مقارنة بالبلدان النامية الأخرى، على النحو المبين في الجدول ٣.

الجدول ٣

معدل التزامات التنفيذ

(بالنسبة المئوية)

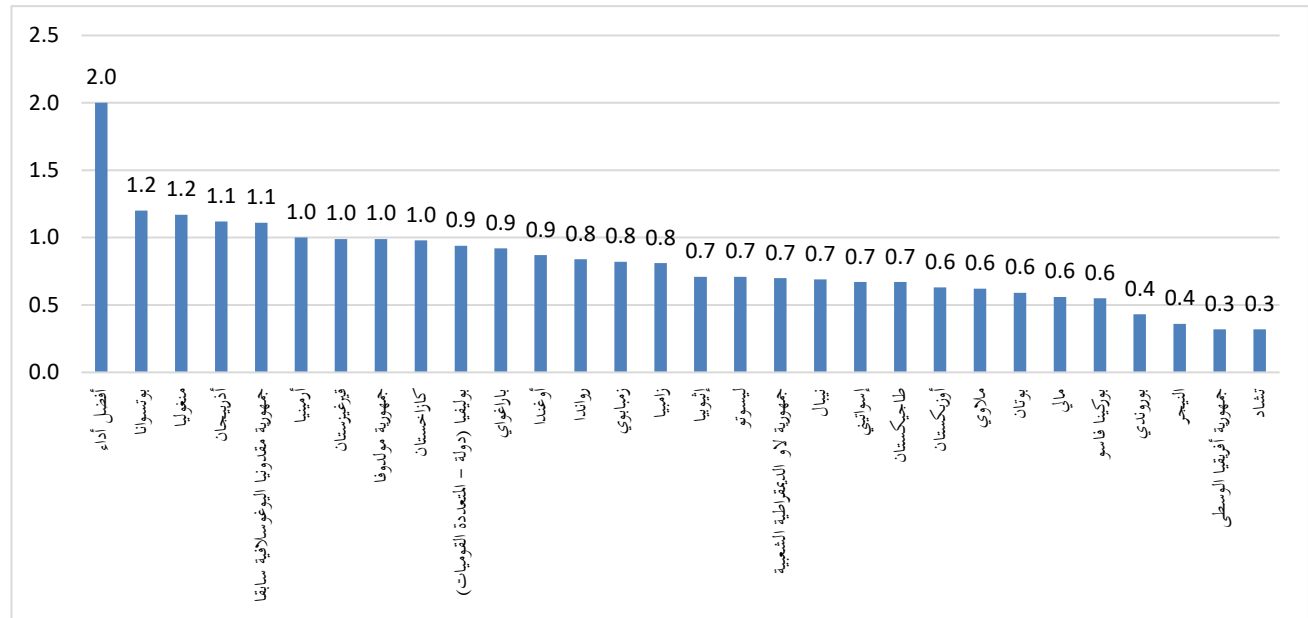
الفئة	معدل التزامات التنفيذ من كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨ إلى شباط/فبراير ٢٠٢٧ دون تلقي دعم في مجال بناء القدرات	معدل التزامات التنفيذ من أيلول/سبتمبر ٢٠١٨ إلى شباط/فبراير ٢٠٢٢ عند تلقي دعم في مجال بناء القدرات	معدل التزامات التنفيذ من أيلول/سبتمبر ٢٠١٨ إلى شباط/فبراير ٢٠٢٢ عند تلقي دعم في مجال بناء القدرات
جميع الدول الأعضاء في منظمة التجارة العالمية	٦٠،٦	٧٤،٩	١١،٣
البلدان النامية	٥٩،٣	٨٠،٥	١٠،١
البلدان النامية غير الساحلية	٣٤،٠	١٩،٤	٢٦،٤
٢٠٠٣			
٢٢٠٢			
٢٠٠٢			

المصدر: قاعدة بيانات اتفاق منظمة التجارة العالمية لتيسير التجارة، تحديث آب/أغسطس ٢٠١٨.

٣٨ - وتُظهر مقارنة أداء البلدان النامية غير الساحلية في مجال تيسير التجارة بأداء بلدان المرور العابر بأن البلدان النامية غير الساحلية متأخرة في التنفيذ عن نظيراتها من بلدان المرور العابر، كما يتبين من مؤشرات تيسير التجارة. ووضعت منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي مؤشرات تيسير التجارة بُغية مساعدة الحكومات على قياس الأداء في مجال تيسير التجارة من حيث تنفيذ مختلف مجالات وتدابير السياسة العامة الواردة في اتفاق تيسير التجارة، وتشمل توافر المعلومات، ومشاركة الأوساط التجارية، والقرارات المسبقة، وإجراءات الاستئناف، والرسوم والمصاريف، والوثائق، والتشغيل الآلي، والإجراءات، والتعاون بين وكالات الحدود الداخلية، والتعاون بين وكالات الحدود الخارجية، والحوكمة، والحياد. وتُرتَّب مؤشرات تيسير التجارة من صفر إلى ٢، وتُعد القيمة ٢ أفضل أداء يمكن تحقيقه. وتُظهر الشكلاّن الثالث والرابع مؤشرات تيسير التجارة التي وضعتها منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي للبلدان النامية غير الساحلية وبلدان المرور العابر لعام ٢٠١٧. وتُظهر البيانات أن ١٧ في المائة فقط من البلدان النامية غير الساحلية التي تتوافر بيانات بشأنها سجلت ما لا يقل عن ١ في المائة من مؤشرات تيسير التجارة، في حين أن هذه النسبة بلغت ٤٧ في المائة لبلدان المرور العابر. وفي كلتا الفئتين من البلدان، كانت مؤشرات تيسير التجارة لدى معظم البلدان الأفريقية من أقل المؤشرات.

الشكل الثالث

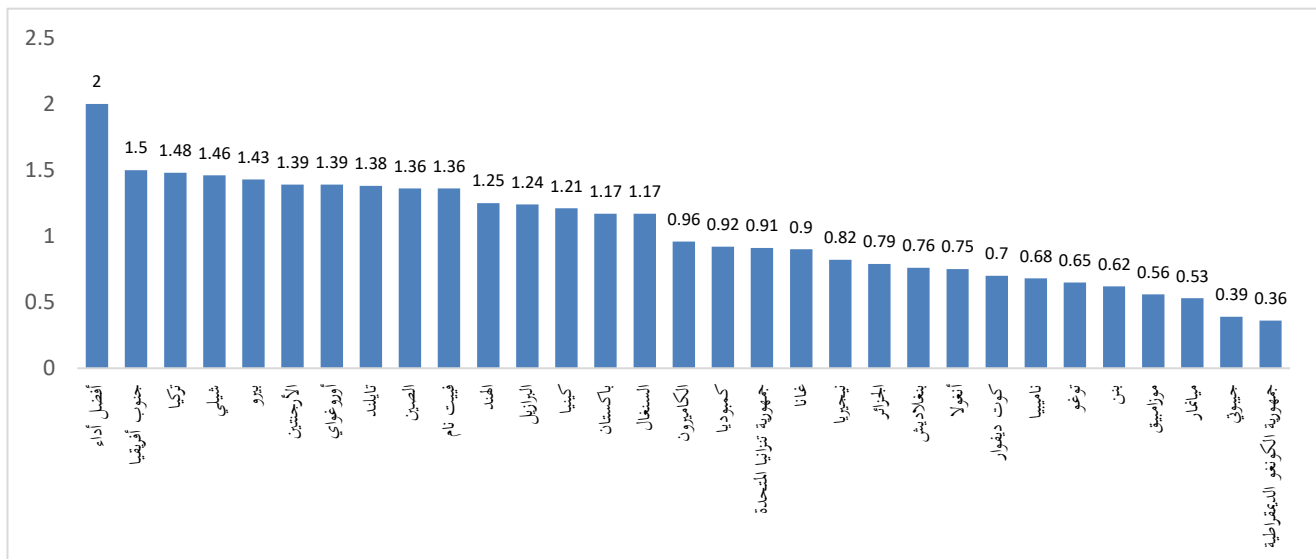
مؤشرات تيسير التجارة للبلدان النامية غير الساحلية



المصدر: قاعدة بيانات منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي.

الشكل الرابع

مؤشرات تيسير التجارة للبلدان الممرور العابر



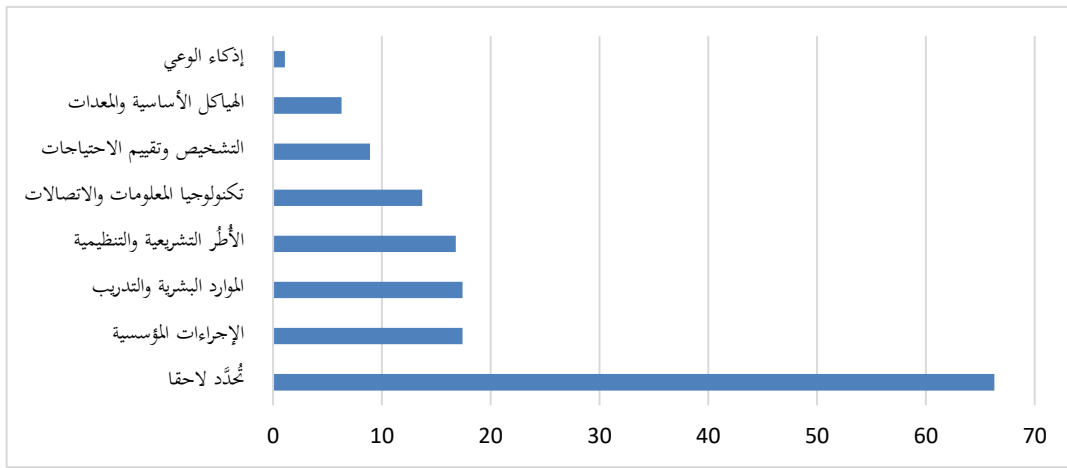
المصدر: قاعدة بيانات منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي.

٣٩ - ووفقا لاتفاق تيسير التجارة، يُطلَب من البلدان النامية والبلدان النامية غير الساحلية أن تقدم معلومات إلى منظمة التجارة العالمية بشأن القدرات اللازمة للتنفيذ الكامل للاتفاق. ووفقا لقاعدة بيانات اتفاق منظمة التجارة العالمية لتيسير التجارة، فإن أكثر التدابير شيوعا التي تتطلب المساعدة التقنية والمالية

للتنفيذ، حسبما أشارت البلدان النامية غير الساحلية، تشمل مفهوم النافذة الواحدة، وإجراءات الاختبار، والتعاون بين وكالات الحدود، والمشغلين المعتمدين، ومتوسط أوقات الإفراج عن البضائع. ويبين الشكل الخامس أنواع المساعدة التي تطلبها البلدان النامية غير الساحلية. وتشير فئة "تُحدّد لاحقا" إلى التدابير من الفئة جيم^(٣) التي لم تبين الدول حتى الآن نوع المساعدة المطلوبة بشأنها. وقد تكون النسبة المئوية المرتفعة للتدابير في فئة "تُحدّد لاحقا" مؤشرا على أن البلدان النامية غير الساحلية تحتاج أيضا إلى المساعدة التقنية من أجل تقييم احتياجاتها من القدرات.

الشكل الخامس نوع المساعدة التقنية المطلوبة

(بالنسبة المئوية)



المصدر: قاعدة بيانات اتفاق منظمة التجارة العالمية لتيسير التجارة.

الأولوية ٤: التكامل والتعاون على الصعيد الإقليمي

٤٠ - يمكن للاستفادة الكاملة من الإمكانات غير المستغلة لتعميق التكامل الإقليمي أن تسهم في تحسين النمو الاقتصادي، وزيادة الروابط في مجالي التجارة والأعمال، وتعزيز التكامل العالمي التنافسي، مع اجتذاب تدفقات متزايدة من الاستثمار الأجنبي المباشر. وبالنسبة للبلدان النامية غير الساحلية، يمكن للتنسيق الإقليمي أن يعزز أيضا وفورات الحجم للاستثمارات في الهياكل الأساسية عبر الحدود ويشجع إجراءات المرور العابر المنسقة والموحدة، ما من شأنه أن يخفض تكاليف المرور العابر. وتكتسي الجهود الإقليمية المشتركة الرامية إلى تقليص الوقت اللازم للعبور من خلال تيسير الممرات أهمية بالغة كذلك في تحسين القدرة التنافسية التصديرية واجتذاب المزيد من الأعمال التجارية إلى البلدان النامية غير الساحلية.

٤١ - وأصبحت غالبية البلدان النامية غير الساحلية تشارك بنشاط أكبر في الاتفاقات التجارية الإقليمية والكتل الاقتصادية (انظر الجدول ٤) وتقوم عادة بتبادلات تجارية بقدر أكبر مع جيرانها وداخل جماعاتها الإقليمية مقارنة ببلدان أخرى كل في إقليمها. وفي أفريقيا، عادة ما تكون مستويات التجارة داخل المنطقة الواحدة متدنية، ولا تأتي سوى نسبة ١١ في المائة من مجموع واردات أفريقيا التي تدخل في

(٣) التدابير من الفئة جيم هي التدابير التي تحتاج الدول لمزيد من الوقت والدعم في مجال بناء القدرات من أجل تنفيذها.

إطار اتفاقات التجارة الحرة من داخل المنطقة. وفي المقابل، فإن السلع التي تستوردها البلدان النامية غير الساحلية كثيرا ما تأتي من البلدان الأفريقية الأخرى، إذ تتراوح حصتها من الواردات فيما بين البلدان الأفريقية (باستثناء بلد واحد من البلدان النامية غير الساحلية) بين ١٣ و ٥٨ في المائة. وبالإضافة إلى ذلك، تأتي نسبة ٥٦ في المائة من الواردات فيما بين البلدان الأفريقية في المتوسط من داخل الجماعة الاقتصادية الإقليمية نفسها، في حين أن تلك الحصة تتجاوز ٧٠ في المائة بالنسبة لـ ١١ بلدا من البلدان النامية غير الساحلية الأفريقية البالغ عددها ١٦ بلدا. وفي آسيا^(٤)، بلغ متوسط حصة البلدان النامية غير الساحلية من الصادرات والواردات التي جرت في إطار اتفاقات التجارة التفضيلية الإقليمية ٤٦ في المائة بالنسبة للصادرات و ٥٣ في المائة بالنسبة للواردات في الفترة ٢٠١٤-٢٠١٦. وفي المقابل، بلغ هذا المتوسط فيما بين اقتصادات منطقة آسيا والمحيط الهادئ ٤٣ في المائة بالنسبة للصادرات و ٥٠ في المائة بالنسبة للواردات.

الجدول ٤

مشاركة البلدان النامية غير الساحلية في الاتفاقات التجارية الإقليمية وغيرها من الجماعات الاقتصادية الإقليمية والكتل الإقليمية

البلد	الاتفاقات التجارية الإقليمية ^(١)	الجماعات الاقتصادية الإقليمية والكتل والترتيبات الإقليمية الأخرى
أفغانستان	منطقة التجارة الحرة لجنوب آسيا	منظمة التعاون الاقتصادي
أرمينيا	الاتحاد الاقتصادي للمنطقة الأوروبية الآسيوية، رابطة الدول المستقلة	منظمة التعاون الاقتصادي في منطقة البحر الأسود، ممر النقل بين أوروبا والقوقاز وآسيا
أذربيجان	رابطة الدول المستقلة، مجموعة بلدان جورجيا وأوكرانيا وأذربيجان وجمهورية مولدوفا	منظمة التعاون الاقتصادي، منظمة التعاون الاقتصادي في منطقة البحر الأسود، ممر النقل بين أوروبا والقوقاز وآسيا
بوتان	منطقة التجارة الحرة لجنوب آسيا، اتفاق التجارة التفضيلية لرابطة جنوب آسيا للتعاون الإقليمي	
بوليفيا (دولة - المتعددة القوميات)	جماعة دول الأنديز، رابطة تكامل أمريكا اللاتينية	اتحاد أمم أمريكا الجنوبية
بوتسوانا	الاتحاد الجمركي للجنوب الأفريقي، الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي	
بورкина فاسو	الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، الاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب أفريقيا	تجمع دول الساحل والصحراء
بوروندي	السوق المشتركة لشرق أفريقيا والجنوب الأفريقي، جماعة شرق أفريقيا	الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا
جمهورية أفريقيا الوسطى	الجماعة الاقتصادية والنقدية لوسط أفريقيا	الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا، تجمع دول الساحل والصحراء
تشاد	الجماعة الاقتصادية والنقدية لوسط أفريقيا	الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا، تجمع دول الساحل والصحراء
إسواتيني	السوق المشتركة لشرق أفريقيا والجنوب الأفريقي، الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي	
إثيوبيا	السوق المشتركة لشرق أفريقيا والجنوب الأفريقي	الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية (إيغاد)

(٤) تشمل أذربيجان وأرمينيا.

البلد	الاتفاقات التجارية الإقليمية ^(أ)	الجماعات الاقتصادية الإقليمية والكتل والترتيبات الإقليمية الأخرى
كازاخستان	المنطقة الاقتصادية المشتركة، الاتحاد الاقتصادي للمنطقة الأوروبية الآسيوية، رابطة الدول المستقلة، الاتحاد الروسي - بيلاروس - كازاخستان	منظمة التعاون الاقتصادي، منظمة شنغهاي للتعاون، ممر النقل بين أوروبا والقوقاز وآسيا
قيرغيزستان	الاتحاد الاقتصادي للمنطقة الأوروبية الآسيوية، رابطة الدول المستقلة	منظمة التعاون الاقتصادي، منظمة شنغهاي للتعاون، ممر النقل بين أوروبا والقوقاز وآسيا
جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية	رابطة أمم جنوب شرق آسيا، منطقة التجارة الحرة لرابطة أمم جنوب شرق آسيا، الاتفاق التجاري لآسيا والمحيط الهادئ	
ليسوتو	السوق المشتركة لشرق أفريقيا والجنوب الأفريقي، الاتحاد الجمركي للجنوب الأفريقي، الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي	
ملاوي	السوق المشتركة لشرق أفريقيا والجنوب الأفريقي، الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي	
مالي	الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، الاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب أفريقيا	تجمع دول الساحل والصحراء
منغوليا	منغوليا - الاتحاد الروسي - الصين	
نيبال	منطقة التجارة الحرة لجنوب آسيا، اتفاق التجارة التفضيلية لرابطة جنوب آسيا للتعاون الإقليمي	
النيجر	الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، الاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب أفريقيا	تجمع دول الساحل والصحراء
باراغواي	رابطة تكامل أمريكا اللاتينية، البروتوكول المتعلق بالمفاوضات التجارية بين البلدان النامية، السوق الجنوبية المشتركة	اتحاد أمم أمريكا الجنوبية ^(ب)
جمهورية مولدوفا	اتفاق التجارة الحرة لأوروبا الوسطى، اتفاق الارتباط بالاتحاد الأوروبي، مجموعة بلدان جورجيا وأوكرانيا وأذربيجان وجمهورية مولدوفا، رابطة الدول المستقلة	منظمة التعاون الاقتصادي في منطقة البحر الأسود، ممر النقل بين أوروبا والقوقاز وآسيا
رواندا	جماعة شرق أفريقيا، السوق المشتركة لشرق أفريقيا والجنوب الأفريقي	الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا
جنوب السودان	إيغاد	
طاجيكستان	رابطة الدول المستقلة	منظمة التعاون الاقتصادي، منظمة شنغهاي للتعاون، ممر النقل بين أوروبا والقوقاز وآسيا
جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية سابقا	اتفاق التجارة الحرة لأوروبا الوسطى، الرابطة الأوروبية للتجارة الحرة، اتفاق تحقيق الاستقرار والانتساب بالاتحاد الأوروبي	
تركمانستان	رابطة الدول المستقلة	منظمة التعاون الاقتصادي
أوغندا	السوق المشتركة لشرق أفريقيا والجنوب الأفريقي، جماعة شرق أفريقيا	الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية (إيغاد)
أوزبكستان	رابطة الدول المستقلة	منظمة التعاون الاقتصادي، منظمة شنغهاي للتعاون، ممر النقل بين أوروبا والقوقاز وآسيا
زامبيا	السوق المشتركة لشرق أفريقيا والجنوب الأفريقي، الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي	
زمبابوي	السوق المشتركة لشرق أفريقيا والجنوب الأفريقي، الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي	

المصدر: يستند الجدول إلى قاعدة بيانات الاتفاقات التجارية الإقليمية لمنظمة التجارة العالمية ونتائج البحث على الإنترنت، وقد لا يكون شاملاً.

(أ) الاتفاقات التجارية الإقليمية (باستثناء الاتفاقات عبر الإقليمية) التي أخطرت منظمة التجارة العالمية بشأنها.

(ب) علّقت باراغواي عضويتها في اتحاد أمم أمريكا الجنوبية في نيسان/أبريل ٢٠١٨.

٤٢ - وبلغ التكامل الاقتصادي في أفريقيا مرحلة جديدة عندما وقعت الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي، في ٢١ آذار/مارس ٢٠١٨، في كيغالي، على الاتفاق المتعلق بإنشاء منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية. وسيبدأ نفاذ الاتفاق بعد تصديق ٢٢ دولة من الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي عليه. ويشمل الاتفاق أحكاماً بشأن تيسير التجارة، والمرور العابر، والتعاون الجمركي، التي ستستفيد منها بصفة خاصة البلدان النامية غير الساحلية. ومع ذلك، فإن تحسين قدرات تلك البلدان في مجال الصناعات التحويلية وتعزيز التجارة الإقليمية يمكن أن يساعدها على الاستفادة بشكل كامل من الفرص التي يتيحها الاتفاق. وسيسهم تنفيذ برنامج عمل فيينا في تسخير الإمكانيات الكاملة لمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية.

٤٣ - وفي آسيا، تُظهر مبادرة الحزام والطريق التي تقودها الصين آفاقاً واعدة للبلدان النامية غير الساحلية من حيث تعزيز التكامل الإقليمي، وتحسين الهياكل الأساسية الإقليمية، وتطوير سلاسل الأنشطة المضيفة للقيمة على الصعيد الإقليمي، وتوجيه مواءمة السياسات الوطنية. ومن المتوقع أن يتم في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٨ التوقيع على الشراكة الإقليمية الاقتصادية الشاملة، وهي عبارة عن اتفاق مقترح للتجارة الحرة بين رابطة أمم جنوب شرق آسيا، التي تنتمي جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية إلى عضويتها، والدول الست التي لدى الرابطة اتفاقات تجارة حرة معها (وهي أستراليا، وجمهورية كوريا، والصين، ونيوزيلندا، والهند، واليابان).

٤٤ - وحيثما تكون الأحكام الخاصة بالاستثمار جزءاً من الاتفاقات التجارية الإقليمية، يكون هناك أثر أقوى من حيث اجتذاب المزيد من سلاسل الأنشطة المضيفة للقيمة على الصعيد الإقليمي وتضييق الفجوة القائمة في القدرة التنافسية بين الشركات الكبيرة والصغيرة. وقد حدثت تطورات نشطة في وضع سياسات الاستثمار الدولية في المناطق التي تضم بلداناً نامية غير ساحلية. ففي آسيا، عُقدت عدة جولات من المفاوضات طوال عامي ٢٠١٦ و ٢٠١٧ بشأن الشراكة الإقليمية الاقتصادية الشاملة المقترحة، بما في ذلك أحكامها الخاصة بالاستثمار. وفي أمريكا اللاتينية، وقّعت الدول الأعضاء في السوق الجنوبية المشتركة، التي تضم باراغواي، على بروتوكول بشأن التعاون وتيسير الاستثمار، في نيسان/أبريل ٢٠١٧. وفي أفريقيا، عدّلت الدول الأعضاء في الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي المرفق الأول من بروتوكولها المتعلق بالتمويل والاستثمار في آب/أغسطس ٢٠١٦.

الأولوية ٥: التحول الاقتصادي الهيكلي

٤٥ - يركز برنامج عمل فيينا على بناء القدرات الإنتاجية وتعزيز التحول الاقتصادي الهيكلي في البلدان النامية غير الساحلية. وفي حين سجلت بعضفرادى البلدان نجاحات، كان التقدم نحو التحول الاقتصادي الهيكلي محدوداً في معظم البلدان النامية غير الساحلية. وبلغت القيمة المضافة لمساهمة قطاع الصناعات التحويلية، وهو مكوّن رئيسي في التصنيع، ٨,٧ في المائة فقط من الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة ٢٠١٥-٢٠١٧. وما برحت في حالة انخفاض منذ عام ١٩٩٠ عندما بلغت نسبة ١٥,٧ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي، مما يدلُّ على تقلص النشاط الصناعي. وعلاوة على ذلك، فإن حصة البلدان النامية غير الساحلية من القيمة المضافة للصناعات التحويلية على الصعيد العالمي ومن التجارة العالمية بمنتجات الصناعات التحويلية تكاد لا تذكر، إذ لم تمثل إلا نسبة ٠,٣٩ ونسبة ٠,٣١ في المائة، على التوالي، في عام ٢٠١٦. ولذلك، فإن البلدان النامية غير الساحلية ذات قدرة محدودة جداً على إنتاج وتصدير السلع المصنّعة.

٤٦ - وبلغت حصة البلدان النامية غير الساحلية من السلع المصنعة في إجمالي الصادرات من البضائع (انظر الشكل السادس) نسبة ١٧,٥ في المائة في عام ٢٠١٦. بيد أنه في مقابل ذلك، بلغت حصة جميع البلدان النامية نسبة ٧١,١ في المائة. وفي حين كانت حصة تلك البلدان من السلع الأولية والأحجار الكريمة والذهب غير النقدي آخذة في الانخفاض في السنوات الأخيرة، وذلك على الأرجح بسبب الهبوط في أسعار السلع الأساسية، فهي لا تزال مرتفعة إذ تبلغ نسبة ٨١,٩ في المائة من مجموع الصادرات. ويدل ذلك على اعتمادها على السلع الأولية، التي عادة ما تتسم بانخفاض القيمة المضافة.

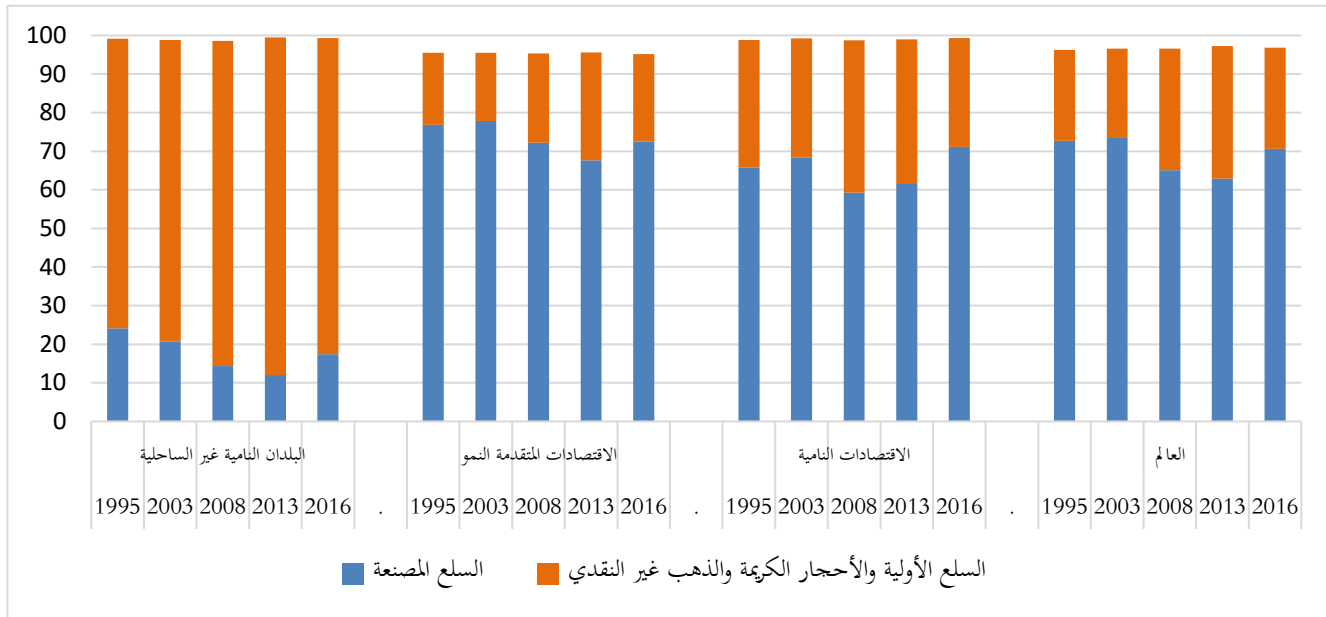
٤٧ - وتغوق محدودية الصناعات التحويلية والقدرات الصناعية اندماج البلدان النامية غير الساحلية في سلاسل الأنشطة المضيضة للقيمة، إذ تعتمد الصناعات التحويلية الحديثة على استيراد المكونات وتصديرها من خلال سلاسل الأنشطة المضيضة للقيمة على الصعيدين الإقليمي والعالمي. وتشير التقديرات إلى أن حصة البلدان النامية من مجموع القيمة المضافة الناشئة عن سلاسل الأنشطة المضيضة للقيمة على الصعيد العالمي لم تتجاوز نسبة ٣٨ في المائة. ومن الضروري أن تسعى البلدان النامية غير الساحلية إلى إضافة قيمة إلى منتجاتها من أجل الارتباط بسلاسل الأنشطة المضيضة للقيمة.

٤٨ - وبالإضافة إلى ذلك، تتركز صادرات البلدان النامية غير الساحلية في عدد محدود جدا من المنتجات. وبلغ مؤشر تركيز تلك الصادرات (مقيسا بمؤشر هيرفنداهل - هيرشمان)^(٥) أعلى مستوى له وهو ٠,٣٨ في عام ٢٠١٣. وفي حين انخفضت قيمة ذلك المؤشر إلى ٠,٢٢ في عام ٢٠١٦، لا تزال أعلى بكثير من قيمة ٠,٠٩ المبلغ عنها في البلدان النامية. وفي الوقت نفسه، فإن الهياكل التجارية للبلدان النامية غير الساحلية لم تصبح أكثر تنوعا على مر الزمن بالمقارنة مع المتوسط العالمي، عند قياسها بمؤشر التنوع^(٦). فقد ظلت قيمة هذا المؤشر أكبر من ٠,٦ منذ عام ١٩٩٥، بينما كانت في المقابل قيمة مؤشر التنوع للبلدان النامية ككل ٠,٢ في عام ٢٠١٦. وهذا الافتقار إلى التنوع يجعل البلدان النامية غير الساحلية عرضة للصدمات الخارجية، ويحد من قدراتها التنافسية وقدرتها على إنتاج المنتجات ذات القيمة المضافة العالية، والعمالة المنتجة المجدية، والتكنولوجيات المبتكرة.

(٥) الذي يشير اقتراب قيمته من ١ إلى تركيز صادرات البلد أو وارداته بنسبة عالية في عدد قليل من المنتجات.

(٦) يحسب من خلال قياس الانحراف المطلق للهيكل التجاري للبلد عن الهيكل التجاري العالمي؛ ويشير اقتراب قيمته من ١ إلى قدر أكبر من الانحراف عن النمط العالمي.

الشكل السادس
حصة السلع الأولية والسلع المصنّعة من الصادرات
(نسبة مئوية)



المصدر: إحصاءات الأونكتاد.

٤٩ - وتظهر البيانات المستمدة من قاعدة بيانات البنك الدولي المتعلقة بممارسة الأعمال التجارية، التي تقارن سهولة ممارسة الأعمال التجارية في ١٩٠ بلداً، أن أغلبية البلدان النامية غير الساحلية أظهرت تحسناً في تهيئة بيئات تنظيمية مواتية للقطاع الخاص المحلي، وهو أمر بالغ الأهمية من أجل إنشاء القاعدة الصناعية. وفي الفترة من ٢ حزيران/يونيه ٢٠١٦ إلى ١ حزيران/يونيه ٢٠١٧، تبوأ بلد واحد من البلدان النامية غير الساحلية مرتبة ضمن البلدان العشرين الأوائل من حيث البيئة التنظيمية المتعلقة بالأعمال التجارية، ونفذ ثاني أكبر عدد من الإصلاحات منذ عام ٢٠٠٣، واحتلت ثلاثة بلدان أخرى مراتب ضمن البلدان الواقعة في الربع الأعلى في عداد البلدان. وصُنِّفت ثلاثة بلدان أخرى ضمن قائمة البلدان العشرة الأوائل من حيث القيام بالتحسينات. ويدل ذلك على أن اقتصادات تلك البلدان تضطلع ببرامج إصلاح مستمر وواسع النطاق، مما يشير إلى تحسينات في اقتصاداتها. وفي الوقت نفسه، صُنِّف ١٩ بلداً من البلدان النامية غير الساحلية في النصف الأدنى من ترتيب البلدان، وشهدت ١٠ بلدان نكسات في جهودها الإصلاحية التنظيمية منذ عام ٢٠٠٣.

٥٠ - وانخفضت كذلك القيمة المضافة لمساهمة القطاع الزراعي في اقتصادات البلدان النامية غير الساحلية خلال العقدين الماضيين، ولكنها ارتفعت من ١٤,٧ في المائة في عام ٢٠١٤ إلى ١٦,٢ في المائة في عام ٢٠١٧. وفي الوقت نفسه، تشكل الزراعة نسبة ٥٠ في المائة تقريباً من العمالة في تلك البلدان، مما يشير إلى انخفاض المستويات النسبية للإنتاجية الزراعية بالمقارنة مع القطاعات الأخرى. وبالإضافة إلى ذلك، فإنه منذ عام ٢٠٠٠، لم تتقلص الفجوة بين إنتاجية قطاعها الزراعي وإنتاجية نظيراتها في بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي. ولذلك ينبغي للبلدان النامية غير

الساحلية بذل الجهود لزيادة الإنتاجية الزراعية وتصنيع الزراعة، بسبل منها استخدام أساليب الإنتاج الصناعي وتوسيع نطاق سلاسل الأنشطة المضيفة للقيمة لأغراض الأعمال التجارية الزراعية وتجهيز المنتجات الزراعية.

٥١ - ويمكن لاستخدام التكنولوجيا في إنتاج المنتجات المصنّعة أن يساعد البلدان النامية غير الساحلية على إضافة قيمة إلى منتجاتها؛ بيد أن ذلك يمثل أحد المجالات التي لا تزال تلك البلدان تواجه بعض التحديات فيها. وتُعد البلدان النامية غير الساحلية متخلفة عن الركب في الصادرات المصنّعة الشديدة الاعتماد على التكنولوجيا بالمقارنة مع البلدان النامية والبلدان المتقدمة النمو. بيد أن البلدان النامية غير الساحلية، كمجموعة، حققت قفزة كبيرة فيما يتعلق بتوظيف المهارات والتكنولوجيا في إنتاج المنتجات المصنّعة منذ مطلع القرن الحادي والعشرين. وقد ابتعدت عن صادرات "السلع المصنوعة القائمة على اليد العاملة الكثيفة والموارد الكثيفة"^(٧)، التي انخفضت حصتها من صادرات المنتجات المصنوعة بمقدار النصف تقريبا من نسبة ٤٩,٧ في المائة في عام ٢٠٠٠ إلى نسبة ٢٥,٦ في المائة في عام ٢٠١٦. وعلى النقيض من ذلك، ارتفعت حصة صادرات "السلع المصنوعة القائمة على المهارة العالية والتكنولوجيا الكثيفة"^(٨) من نسبة ٢٠,٥ في المائة إلى نسبة ٣٧,٦ في المائة.

٥٢ - وبالنظر إلى العوائق الجغرافية، والبعد والعزلة عن الأسواق، وارتفاع تكاليف النقل، يتزايد الاعتراف بقطاع الخدمات، ولا سيما السياحة، بوصفه قطاعا هاما للبلدان النامية غير الساحلية فيما يتعلق بإيجاد فرص مباشرة الأعمال الحرة والعمالة الكاملة والمنتجة، وتعزيز النمو الاقتصادي. وكذلك يساهم تطوير طرق الطيران والحفاظ على جدواها الاقتصادية عن طريق السياحة في تنويع الوصول إلى الأسواق في مختلف الأنشطة الاقتصادية.

الأولوية ٦: وسائل التنفيذ

٥٣ - تلقت البلدان النامية غير الساحلية في عام ٢٠١٦ مبلغ ٢٥,٨ بليون دولار من المساعدة الإنمائية الرسمية المقدمة من الجهات المانحة، أي ما يعادل نسبة ١٦ في المائة من تدفقات المساعدة الإنمائية الرسمية إلى البلدان النامية في ذلك العام، وهو ما يمثل زيادة حقيقية بنسبة ٤,٤ في المائة منذ عام ٢٠١٥. غير أن ستة بلدان فقط حصلت على نسبة ٥٤ في المائة من مجموع تدفقات المساعدة الإنمائية الرسمية لمجموعة هذه البلدان.

٥٤ - وظلت المساعدة الإنمائية الرسمية تشكل مصدرا كبيرا نسبيا ومستقرا للتدفقات إلى البلدان النامية غير الساحلية، حيث شكلت أكثر من نسبة ١٠ في المائة من الدخل القومي الإجمالي في ستة بلدان. وفي أربعة من هذه البلدان، شكلت المساعدة الإنمائية الرسمية أكثر من نسبة ٢٠ في المائة من الدخل القومي الإجمالي. وغالبا ما كان دور المساعدة الإنمائية الرسمية في دعم الميزانية الحكومية ذا أهمية بالغة في توفير الخدمات الأساسية والهيكل الأساسية.

٥٥ - ويبين الشكل السابع تدفقات المساعدة الإنمائية الرسمية والاستثمار الأجنبي المباشر والتحويلات المالية إلى البلدان النامية غير الساحلية في الفترة بين عامي ٢٠١٠ و ٢٠١٦.

(٧) انظر http://unctadstat.unctad.org/EN/Classifications/DimSiteRev3Products_Tdr_Hierarchy.pdf

(٨) المرجع نفسه.

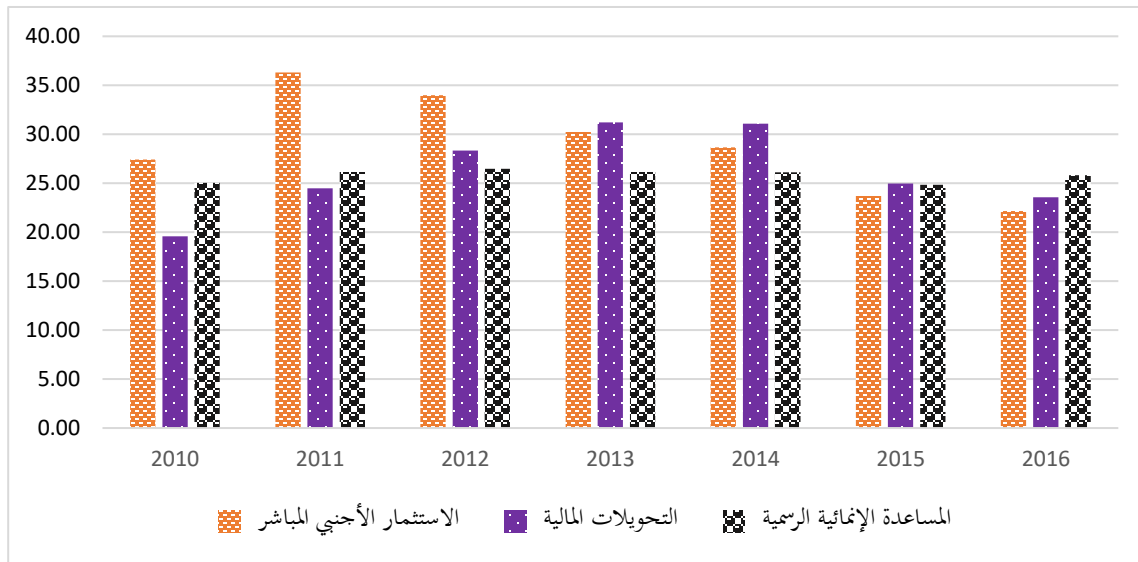
٥٦ - وفي عام ٢٠١٧، بلغت حصة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى البلدان النامية غير الساحلية نسبة ١,٦ في المائة من التدفقات العالمية الوافدة، ويمثل ذلك زيادة عن نسبة ١,٢ في المائة المسجلة في عام ٢٠١٦. ووفقاً لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد)، بلغت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى هذه البلدان، بعد انخفاضها لمدة خمس سنوات، ٢٣ بليون دولار، ويمثل ذلك زيادة بمعدل ٣ في المائة عن عام ٢٠١٦. وكانت تلك الزيادة متواضعة نسبياً، وظلت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى تلك البلدان أقل بنسبة ٤٠ في المائة من الذروة التي بلغت في عام ٢٠١١. ومع ذلك، لا تزال تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر مركزة في عدد قليل من البلدان، إذ يشكل ما تحصل عليه البلدان الخمسة الأولى الأكثر حصولاً على التدفقات نسبة ٦٦ في المائة من مجموع التدفقات إلى المجموعة، في حين تتلقى بقية البلدان قدراً ضئيلاً جداً من الاستثمار الأجنبي المباشر. وتصب معظم تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى البلدان النامية غير الساحلية في القطاعات الاستخراجية، مثل التعدين وقلع الأحجار والنفط، التي شكلت نسبة ٦٦ في المائة من مجموع مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر المعلنة في مجالات جديدة في عام ٢٠١٦، ويليهما قطاع الصناعات التحويلية (بما في ذلك المواد الغذائية والمنسوجات والمواد الكيميائية وفحم الكوك).

٥٧ - والصين في طريقها لأن تصبح أكبر مصدر لأرصدة الاستثمار الأجنبي المباشر للبلدان النامية غير الساحلية. ففي عام ٢٠١٦، كان للصين أرصدة استثمار أجنبي مباشر في تلك البلدان تعادل ٢٩ بليون دولار، تلتها فرنسا (١٣ بليون دولار)، وكندا (٦ بلايين دولار)، والاتحاد الروسي (٥ بلايين دولار)، وجنوب أفريقيا (٤ بلايين دولار)، وتايلند (٣ بلايين دولار). وتبين هذه الأرقام الأهمية المتزايدة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب بالنسبة للبلدان النامية غير الساحلية.

الشكل السابع

المساعدة الإنمائية الرسمية والاستثمار الأجنبي المباشر والتحويلات المالية إلى البلدان النامية غير الساحلية

(ببلايين دولارات الولايات المتحدة)



٥٨ - وفي عام ٢٠١٦، انخفضت التحويلات المالية إلى البلدان النامية غير الساحلية بمقدار بليون دولار، إذ لم تتجاوز مبلغ ٢٣,٨ بليون دولار من مجموع التدفقات العالمية. وزادت التحويلات المالية كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي من ٣,٨٦ في عام ٢٠١٥ إلى ٣,٩٢ في عام ٢٠١٦. وكانت تدفقات التحويلات المالية إلى البلدان النامية غير الساحلية موزعة على نحو غير متكافئ، حيث استأثرت ثلاثة بلدان بنسبة تقارب ٤٦ في المائة من إجمالي التحويلات إلى مجموعة تلك الدول في عام ٢٠١٦.

رابعاً - المتابعة والاستعراض

٥٩ - واصل مكتب الممثل السامي لأقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية تنسيق أنشطة منظومة الأمم المتحدة لكفالة التنفيذ الفعال لبرنامج عمل فيينا. وتحقيقاً لهذه الغاية، عقد مكتب الممثل السامي اجتماعين للفريق الاستشاري المشترك بين الوكالات خلال الفترة المشمولة بالتقرير. وأتاح هذان الاجتماعان الفرصة لمناقشة التقدم الذي أحرزته مختلف مؤسسات منظومة الأمم المتحدة والمنظمات الدولية الأخرى في تنفيذ برنامج العمل، ولتعزيز التعاون والعمل المشترك.

٦٠ - ونظم مكتب الممثل السامي عدة اجتماعات للدعوة وإذكاء الوعي فيما يتعلق بالبلدان النامية غير الساحلية، ولتعزيز الاتساق في تنفيذ ومتابعة خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. ونظم المكتب في الفترة المشمولة بالتقرير الاجتماعات التالية: اجتماع فريق الخبراء المعني بتمويل تطوير الهياكل الأساسية؛ والاجتماع الوزاري لمجموعة البلدان النامية غير الساحلية الذي عُقد على هامش المؤتمر الوزاري الحادي عشر لمنظمة التجارة العالمية، بالتعاون مع رئيس المجموعة؛ ومناسبات جانبية مع الشركاء بشأن الطاقة والقطاع الخاص والطيران، وبشأن الهدف ١٤ من أهداف التنمية المستدامة، عُقدت على هامش الجلسات الرئيسية للجمعية العامة. وساعدت هذه المناسبات على زيادة الوعي وتعزيز تنفيذ المجالات ذات الأولوية في برنامج عمل فيينا.

٦١ - ويعمل مكتب الممثل السامي، بالتعاون مع منظمة التجارة العالمية وغيرها من الوكالات، على مشروع يهدف إلى تعزيز الكفاءة في المعايير الحدودية. ويدعم المكتب رئيس مجموعة البلدان النامية غير الساحلية ومنظمة التجارة العالمية في تنفيذ مشروع لبناء القدرات من أجل تعزيز تنفيذ اتفاق منظمة التجارة العالمية لتيسير التجارة من جانب تلك البلدان وبلدان المرور العابر.

٦٢ - ونظمت اللجنة الاقتصادية لأوروبا العديد من الأنشطة الاستشارية والتدريبية والاجتماعات وحلقات العمل لبناء القدرات في جميع المجالات ذات الأولوية في برنامج عمل فيينا. وتعكف اللجنة الاقتصادية لأوروبا، بالتعاون مع البنك الإسلامي للتنمية، على إنشاء مرصد للهياكل الأساسية للنقل الدولي.

٦٣ - ونفذت اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ أنشطة في مجالي بناء القدرات والتدريب وأجرت بحوثاً قطاعية، ويسّرت التعاون الإقليمي، وقدمت الخدمات الاستشارية المتعلقة بالسياسات وأدوات لوضع سياسات التجارة والاستثمار المستندة إلى الأدلة، ويسّرت تبادل الخبرات. وكان الهدف من هذا الدعم تطوير الموانئ الجافة، والربط بين الطرق السريعة والسكك الحديدية، والطاقة، والتجارة الدولية وتيسير التجارة، وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والإحصاءات.

- ٦٤ - وقدمت اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي المساعدة التقنية إلى مبادرات التكامل في المنطقة بما فيها اتحاد أمم أمريكا الجنوبية والسوق الجنوبية المشتركة وجماعة دول الأنديز. وتعمل اللجنة المذكورة أيضا على تنفيذ مشروع لتعزيز استخدام الملاحة الداخلية في بلدان حوض نهر بلاتا.
- ٦٥ - وقدمت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا المساعدة التقنية من أجل إنشاء منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية، ونفذت أعمالا تتعلق بالتحليل وبناء القدرات في مجال تيسير التجارة والاستثمار الأجنبي المباشر.
- ٦٦ - ويعمل مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) على وضع مؤشرات القدرة الإنتاجية للبلدان النامية غير الساحلية، ويضطلع بأنشطة بناء القدرات ويقدم المساعدة التقنية في مختلف المجالات المواضيعية، بما فيها الاستثمار والتجارة ولوجستيات النقل. وفي كانون الثاني/يناير ٢٠١٧، نظم الأونكتاد، بالتعاون مع منظمات دولية وشركاء آخرين، المنتدى الدولي الأول للجان الوطنية لتيسير التجارة.
- ٦٧ - وأعد مركز التجارة الدولية تقريرا عن توقعات القدرة التنافسية للمشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم التي تركز على الاستراتيجيات الإقليمية، وتضمن التقرير تحليلا للحالة في تسعة بلدان من البلدان النامية غير الساحلية. وأنشأ المركز أيضا الآلية الإقليمية الأولى للتنبيه إلى العقبات التجارية، التي تربط بين ثمانية بلدان في الاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب أفريقيا، بما فيها مالي والنيجر.
- ٦٨ - ويقدم الاتحاد الدولي للاتصالات الدعم في مجال بناء القدرات والخدمات الاستشارية للبلدان النامية غير الساحلية بشأن تطوير النطاق العريض المستدام. وأعد الاتحاد الدولي للاتصالات كذلك دراسات حالات قطرية عن الفرص والتحديات التي تواجه دولة بوليفيا المتعددة القوميات وباراغواي في مجال الربط.
- ٦٩ - وتعمل منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة مع البلدان النامية غير الساحلية على تحسين القدرات الوطنية فيما يتعلق بصياغة السياسات التجارية الملائمة، وتعميم التجارة الزراعية في الاستراتيجيات الوطنية للتنمية والحد من الفقر، واستحداث الأدوات اللازمة لمشاركتها الفعالة في النظام التجاري المتعدد الأطراف. وهي تقوم حاليا بإجراء بحوث عن تقلب أسعار الأغذية في الأسواق في كل من البلدان غير الساحلية والبلدان الساحلية.
- ٧٠ - وتقدم منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية الدعم حاليا للبلدان النامية غير الساحلية في تحقيق التحول الهيكلي والتنوع الاقتصادي، بسبل منها برنامج الشراكة القطرية لديها، وذلك بهدف تشجيع ظهور قطاع صناعي مستقر ومستدام.
- ٧١ - وقد وضع برنامج الأمم المتحدة للبيئة العديد من الأدوات والموارد العالمية التي تهدف إلى مساعدة البلدان النامية، ومنها بوركينا فاسو ومنغوليا، على الاستفادة من الفرص الناشئة عن الممارسات والسياسات التجارية الخضراء.
- ٧٢ - واعتمدت خطة العمل للتعاون فيما بين بلدان الجنوب باعتبارها ركيزة حيوية لاستراتيجية الأمين العام للعمل في مجال تغير المناخ للفترة (٢٠١٧-٢٠٢١). وفي كانون الثاني/يناير ٢٠١٨، أطلق مكتب الأمم المتحدة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب خطة كياو "QIAO" للتعاون بشأن المناخ من أجل المساعدة على تنفيذ خطة العمل المتعلقة بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب، والتي ستدعم المشاريع الصغيرة والكبيرة المتعلقة بحفظ الطبيعة وتغير المناخ.

- ٧٣ - ويدعم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي تنفيذ مشاريع في بعض البلدان النامية غير الساحلية، يتعلق معظمها بالتعجيل بوتيرة الوصول إلى الطاقة المتجددة، ومباشرة الأعمال الحرة وإيجاد فرص العمل، والتنويع.
- ٧٤ - ويدعم صندوق الأمم المتحدة للسكان الحكومات في تنفيذ الاستثمارات ذات الصلة وتوجيهها في مجالات التمكين والصحة والتعليم والعمل والبيانات.
- ٧٥ - ونظمت منظمة التجارة العالمية الاستعراض العالمي المعني بالمعونة لصالح التجارة، في الفترة من ٣٠ حزيران/يونيه إلى ٢ تموز/يوليه ٢٠١٧، بشأن موضوع "تعزيز التجارة والشمول والترابط من أجل التنمية المستدامة". وركز الاستعراض العالمي المذكور على الكيفية والأسباب التي تجعل الترابط التجاري أمرا بالغ الأهمية لتحقيق الشمول والنمو المستدام والحد من الفقر، وشدد على أهمية الترابط المادي والرقمي في تمكين التجارة العالمية.
- ٧٦ - وقيم البنك الدولي حاليا ٤٨ مشروع إقراض فعال في ٢٤ بلدا من البلدان النامية غير الساحلية تبلغ قيمتها ١٠,٨ بلايين دولار. ومن بين هذ المشاريع الثمانية والأربعين، هناك ٣٤ مشروعا قائما في مجالي النقل وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، تشمل الصيانة أو الإصلاح أو التطوير أو التشييد الجديد. ويدعم البنك الدولي أيضا تطوير الهياكل الأساسية اللازمة للنطاق العريض، وتعزيز مفهوم وضع سياسة وطنية عامة للاتصالات ذات النطاق العريض.
- ٧٧ - وتواصل منظمة الجمارك العالمية تقديم أنشطة في مجالات بناء القدرات والمساعدة التقنية والتدريب إلى الإدارات الجمركية التي تطلبها، بما فيها البلدان النامية غير الساحلية، لمساعدتها على الإصلاح والتحديث، وتعقد المنظمة حلقات عمل لتعزيز تنفيذ المبادئ التوجيهية المتعلقة بالمرور العابر.
- ٧٨ - وقدم مصرف التنمية الآسيوي مبلغ ٤,٣ بلايين دولار على شكل قروض ومنح إلى البلدان النامية غير الساحلية خلال الفترة ٢٠١٥-٢٠١٧، وهو ما يمثل حوالي ٣٢ في المائة من إجمالي الدعم الذي يقدمه المصرف في مجالي التعاون والتكامل الإقليميين. وقُدمت نسبة ٨٥ في المائة من حجم الإقراض إلى قطاعي النقل والطاقة (٤٥,٨ و ٤٣,٠ في المائة على التوالي).
- ٧٩ - وتقوم مؤسسة التمويل الدولية بتيسير ربط البلدان النامية غير الساحلية من خلال دعم الحلول المقدمة من القطاع الخاص التي تساعد على سد الفجوات الإنمائية الحرجة في هياكل النقل الأساسية واللوجستيات وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات والطاقة، وتعزيز التكامل الإقليمي والفرص الاقتصادية ودعم تنمية القطاع الخاص.
- ٨٠ - ونظمت العمليات الميدانية في وسط آسيا، التي تضطلع بها منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، مجموعة واسعة من الأنشطة في مجال بناء القدرات، وعقدت دورات تدريبية محددة الهدف تتعلق بمختلف جوانب تيسير التجارة، وتطوير النقل العابر، واللوائح التنظيمية الجمركية والمتعلقة بالحدود، في عام ٢٠١٧.
- ٨١ - ويواصل الاتحاد الدولي للنقل على الطرق التوعية وبذل الجهود لبناء قدرات البلدان النامية غير الساحلية وبلدان المرور العابر من أجل تنفيذ النقل البري الدولي.
- ٨٢ - ويواصل الصندوق المشترك للسلع الأساسية الاستثمار في المشاريع التي تعزز التحول الاقتصادي الهيكلي لقطاعات السلع الأساسية في البلدان النامية غير الساحلية. وفي عام ٢٠١٧، نظر الصندوق في

٤٧ مقترحا من مقترحات المشاريع المقدمة من البلدان النامية غير الساحلية، واختار ٣ مشاريع لمواصلة النظر فيها.

٨٣ - وتنفذ غرفة التجارة الدولية، في إطار التحالف العالمي من أجل تيسير التجارة، مع المنتدى الاقتصادي العالمي ومركز المؤسسات الخاصة الدولية، وبالتعاون مع الوكالة الألمانية للتعاون الدولي، في الوقت الحالي مشاريع تيسير التجارة في بلدان المرور العابر مثل غانا وفيت نام وكينيا، وفي زامبيا، وهي واحدة من البلدان النامية غير الساحلية.

٨٤ - وتضطلع منظمة التعاون الاقتصادي بأنشطة من أجل ترسيخ التكامل الإقليمي بين الدول الأعضاء فيها، بما في ذلك فيما يتعلق بمياكل النقل الأساسية، والطاقة، والحد من مخاطر الكوارث.

خامسا - حالة الأعمال التحضيرية لاستعراض منتصف المدة الشامل والرفيع المستوى لتنفيذ برنامج عمل فيينا

٨٥ - قررت الجمعية العامة، في قرارها ٢٣٢/٧٢، إجراء استعراض منتصف المدة الشامل والرفيع المستوى لتنفيذ برنامج عمل فيينا. وكلفت الجمعية العامة مكتب الممثل السامي المعني بأقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية بالعمل كجهة تنسيق على نطاق منظومة الأمم المتحدة للعملية التحضيرية للاستعراض، ودعت باقي مؤسسات منظومة الأمم المتحدة إلى أن تقوم، في حدود ولاية كل منها، بتوفير الدعم اللازم للعملية التحضيرية لاستعراض منتصف المدة الشامل والرفيع المستوى لتنفيذ برنامج عمل فيينا والدعم اللازم للاستعراض نفسه، والمساهمة فيهما بنشاط.

٨٦ - وقررت الجمعية العامة أن تقوم التكاليف المتصلة باستعراض منتصف المدة وأعماله التحضيرية عن طريق التبرعات. وفي هذا الصدد، يعمل مكتب الممثل السامي حالياً على تعبئة الموارد. وعقد الفريق الاستشاري المشترك بين الوكالات المعني بالبلدان النامية غير الساحلية اجتماعاً لمناقشة سبل إقامة التعاون في تنظيم استعراض منتصف المدة وعملية التحضيرية.

٨٧ - وكان النشاط الأول المتعلق باستعراض منتصف المدة الرفيع المستوى هو الاجتماع الوزاري الذي عقدته البلدان النامية غير الساحلية بشأن التجارة والنقل، والذي استضافته حكومة كازاخستان في أستانا في أيار/مايو ٢٠١٨. واعتمد الاجتماع إعلاناً تضمن توصيات بشأن الربط بشبكات النقل، والتحول الهيكلي، والتجارة وتيسير التجارة.

٨٨ - ودعيت البلدان النامية غير الساحلية إلى تقديم تقاريرها الوطنية للاسترشاد بها في استعراض منتصف المدة. ويتشاور مكتب الممثل السامي حالياً مع اللجان الإقليمية والدول الأعضاء بشأن الأعمال التحضيرية للاجتماعات الإقليمية.

سادسا - افتتاح مجمع الفكر الدولي للبلدان النامية غير الساحلية

٨٩ - دخل الاتفاق المتعدد الأطراف لإنشاء مجمع الفكر الدولي للبلدان النامية غير الساحلية حيز النفاذ في ٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٧. وكانت حكومة منغوليا قد اقترحت إنشاء هذا المجمع بدعم من مجموعة البلدان النامية غير الساحلية، وأنشئ المجمع في أولانباتار. وافتتح المجمع خلال اجتماع وزاري

عقدته البلدان النامية غير الساحلية في حزيران/يونيه ٢٠١٨ واعتمدت فيه إعلاناً. ويُعدّ المجمع أول هيئة حكومية دولية لمجموعة البلدان النامية غير الساحلية وعلامة فارقة على الطريق نحو معالجة الاحتياجات الخاصة لهذه البلدان. ويهدف المجمع إلى أن يكون بمثابة مركز تميّز في البحوث والمشورة السياساتية وأن يعزز قدرة البلدان النامية غير الساحلية على تحليل المسائل الحيوية المتعلقة بالتنمية فيها. وفي هذا الإطار، سيدعم المجمع الحلول المبنية على المعرفة ويشجع الملكية الوطنية ويساعد في تسريع وتيرة تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وبرنامج عمل فيينا.

سابعاً - الاستنتاجات والتوصيات

٩٠ - تواجه البلدان النامية غير الساحلية تحديات خاصة مرتبطة بافتقارها إلى منافذ برية مباشرة إلى البحر وموقعها النائي ويُعدها عن الأسواق العالمية. وتبذل هذه البلدان جهوداً صوب تحقيق بعض أهداف التنمية المستدامة، غير أنها تتقدم بوتيرة بطيئة، حيث يقل معدل التقدم فيها عن المعدل المتوسط في البلدان النامية الأخرى وفي العالم.

٩١ - ويلزم بذل المزيد من الجهود من أجل معالجة التحديات الخاصة التي تواجهها البلدان النامية غير الساحلية فيما يتعلق ببعدها عن السواحل، ومن أجل ضمان عدم تخلف هذه البلدان عن الركب. وينبغي إيلاء هذه البلدان الاهتمام والدعم على سبيل الأولوية فيما يتعلق بتنفيذ أهداف التنمية المستدامة وعمليات متابعة تنفيذها.

٩٢ - وإذا بذلت البلدان النامية غير الساحلية جهوداً متسقة ومكرسة في سبيل تنفيذ برنامج عمل فيينا ودُعمت جهودها بإقامة شراكات قوية وتعزيز التعاون مع بلدان المرور العابر والشركاء في التنمية ومنظومة الأمم المتحدة والمنظمات الدولية والإقليمية والقطاع الخاص وباقي أصحاب المصلحة، فستصبح هذه البلدان قادرة على تسريع التقدم والتحول إلى بلدان "موصولة برّاً".

٩٣ - ووافقت الجمعية العامة، في قرارها ٧٢/٢٧٩ المتعلق بإعادة تنظيم منظومة الأمم المتحدة الإنمائية، على إصلاحات ستؤدي إلى تحسين الدعم الجماعي الذي تقدمه منظومة الأمم المتحدة للبلدان في تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، لا سيما فيما يتعلق بالبلدان النامية غير الساحلية، التي تحتاج أكثر من غيرها إلى مساعدة المنظومة.

٩٤ - ويلزم توفير حجم هائل من الموارد المالية والتمويل لسد الفجوة في هياكل النقل الأساسية في البلدان النامية غير الساحلية والارتقاء بها إلى مستوى قابل للمقارنة بالمعايير العالمية. وستؤدي الشراكات القوية دوراً حاسماً في سد هذه الفجوة. وبالإضافة إلى ذلك، يمكن للبلدان النامية غير الساحلية أن تنظر في زيادة التمويل المحلي، وتعزيز فعاليتها من حيث التكلفة وكفاءتها في استخدام التمويل المتاح. ومن المهم أن تقوم مصارف التنمية الإقليمية والمتعددة الأطراف بدعم البلدان النامية غير الساحلية وبلدان المرور العابر في إعداد مشاريع للهياكل الأساسية والنقل تكون مقبولة مصرفياً ومجدية مالياً وملائمة بيئياً، وتوفير الموارد اللازمة لتنفيذ هذه المشاريع.

٩٥ - ويُدعى الشركاء في التنمية إلى زيادة المساعدة الإنمائية الرسمية من أجل تطوير الهياكل الأساسية للنقل والطاقة.

٩٦ - وتحتاج البلدان النامية غير الساحلية إلى توظيف الاستثمارات فيها وتزويدها بالمساعدة التقنية بشكل مستمر ومعزز بهدف تعزيز قدرتها على جمع البيانات، لا سيما البيانات المتعلقة بالنقل، كي تتمكن من إنتاج إحصاءات موثوقة ومحدّثة دورياً لرصد تنفيذ أهداف التنمية المستدامة وبرنامج عمل فيينا.

٩٧ - وينبغي للشركاء في التنمية أن ينظروا في مساعدة البلدان النامية غير الساحلية في تطوير الهياكل الأساسية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات وفي كفالة تطبيق السياسات والأطر القانونية والتنظيمية الملائمة لدعم تطوير تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وسد الفجوة الرقمية. وسيساعد ذلك أيضاً تلك البلدان في الاستفادة من الفرص المتاحة في مجال التجارة الإلكترونية.

٩٨ - وينبغي أن تنظر البلدان النامية غير الساحلية في التحرير التدريجي للقيود المفروضة على قطاع النقل الجوي بهدف تعزيز قدرته التنافسية وخفض تكاليف الخدمات التي يقدمها.

٩٩ - وتُشجّع البلدان النامية غير الساحلية وبلدان المرور العابر على تعزيز التعاون والتصديق على الاتفاقيات الدولية ذات الصلة وتنفيذها.

١٠٠ - ويشكل تبادل الخبرات والدروس الوطنية بين البلدان النامية غير الساحلية وبلدان المرور العابر عنصراً هاماً من عناصر التعاون وينبغي أن يحظى هذا التبادل بدعم المجتمع الدولي.

١٠١ - وينبغي للبلدان النامية غير الساحلية وبلدان المرور العابر الأعضاء في منظمة التجارة العالمية أن تعزز الجهود التي تبذلها من أجل تنفيذ اتفاق منظمة التجارة العالمية لتيسير التجارة. ولا بد أن تحصل تلك البلدان على مساعدة معززة في المجالين التقني والمالي وفي مجال بناء القدرات من أجل كفالة تنفيذ الاتفاق بفعالية. ولتيسير حصول البلدان النامية غير الساحلية على المساعدة، يتعين عليها أن تحدد ما يلزمها من احتياجات كي تتمكن من تنفيذ التدابير المدرجة ضمن الفئة جيم من الاتفاق.

١٠٢ - وينبغي للبلدان النامية غير الساحلية التي تهدف إلى زيادة صادراتها من خلال سلاسل الأنشطة المضيئة للقيمة أن تنظر في إدراج أحكام منظّمة للاستثمار في اتفاقاتها التجارية الإقليمية كجزء لا يتجزأ منها، حيث إن الاتفاقات التجارية الإقليمية العميقة تساعد على رفع مستوى سلاسل الأنشطة المضيئة للقيمة على الصعيد الإقليمي وتضييق الفجوة في القدرة التنافسية بين الشركات الكبيرة والصغيرة.

١٠٣ - وينبغي للبلدان النامية غير الساحلية أن تركز على تعزيز قدرتها على إنتاج منتجات حديثة ذات قيمة مضافة أعلى، وأن تركز على القطاعات عالية الإنتاجية، وأن تستحدث أنشطة صناعية في قطاعاتها الزراعية، وينبغي لها أن تستمر في استخدام التكنولوجيات الجديدة والحالية في إنتاج المنتجات المُصنّعة من أجل إكساب منتجاتها قيمة مضافة وربطها بسلاسل الأنشطة المضيئة للقيمة على الصعيدين الإقليمي والعالمي.

١٠٤ - وينبغي للبلدان النامية غير الساحلية أن تستمر في تحسين بيئاتها التنظيمية كي تصبح مؤاتية للأعمال التجارية، حيث تكتسي هذه البيئات أهمية حاسمة في تأسيس قاعدة صناعية قوية

وجذب الاستثمار. ويُدعى الشركاء في التنمية إلى تقديم المساعدة في المجالين التقني والمالي وفي مجال بناء القدرات من أجل دعم هذه الجهود.

١٠٥ - وتستطيع البلدان النامية غير الساحلية أن تجتذب المزيد من الاستثمار الأجنبي المباشر بتحسين بيئاتها التنظيمية والمشاركة في مبادرات التكامل الإقليمي وتعميق التعاون مع بلدان المرور العابر.

١٠٦ - ويُدعى المجتمع الدولي إلى تقديم الدعم إلى مجمع الفكر الدولي للبلدان النامية غير الساحلية.

١٠٧ - وتُشجّع البلدان النامية غير الساحلية التي لم تُصدق بعدُ على الاتفاق المتعدد الأطراف لإنشاء مجمع تفكير دولي لصالح البلدان النامية غير الساحلية على القيام بذلك.

١٠٨ - وسيقوم استعراض منتصف المدة الشامل والرفيع المستوى لتنفيذ برنامج عمل فيينا، المقرر إجراؤه في عام ٢٠١٩، بتقييم التقدم المحرز في تنفيذ البرنامج وتحديد العقبات والقيود التي تعترضه وتقديم توصيات لتسريع وتيرة تنفيذه. وينبغي للاستعراض أن يؤكد أيضاً على الشراكات من أجل التنفيذ وأن يعززها. وينبغي للمجتمع الدولي أن يولي أهمية خاصة للعملية التحضيرية لاستعراض منتصف المدة ويكفل دعمه للعملية ومشاركته النشطة فيها.

الجدول الإحصائية

الجدول ١

الناتج المحلي الإجمالي، ومعدل النمو، والمساعدة الإنمائية الرسمية، والاستثمار الأجنبي المباشر

مدفوعات المساعدة الإنمائية تدفقات الاستثمار الأجنبي		الناتج المحلي الإجمالي (بالأسعار الثابتة لعام ٢٠١٠، بـ ١٠٠ بليون دولار الولايات المتحدة)		نمو الناتج المحلي الإجمالي (بالنسبة المئوية السنوية)		الرسمية (بالأسعار الحالية، بـ ١٠٠ بليون دولار الولايات المتحدة)		المباشر الوافدة (بـ ١٠٠ بليون دولار الولايات المتحدة)	
٢٠١٦	٢٠١٥	٢٠١٦	٢٠١٥	٢٠١٦	٢٠١٥	٢٠١٦	٢٠١٥	٢٠١٦	٢٠١٥
أفغانستان	٢٠،٨٩	٢١،٦٣	-١،٧٩	٣،٥٦	٤٠٦٤	١٠٠			
أرمينيا	١٢،٢٤	١٢،٢٦	٣،٢٤	٠،١٩	٣٢٧	٣٣٨			
أذربيجان	٥٨،١٣	٥٦،٦٩	٠،٦٥	-٢،٤٩	٧٨	٤٥٠٠			
بوتان	٢،٠٧	٢،٢٣	٦،٦٠	٧،٩٩	٥٢	-١٢			
بوليفيا (دولة - المتعددة القوميات)	٢٥،٦٦	٢٦،٧٦	٤،٨٦	٤،٢٦	٦٩٦	٤١٠			
بوتسوانا	١٦،١٥	١٦،٨٤	-١،٧٠	٤،٢٩	٩١	١٠			
بوركينا فاسو	١١،٦٩	١٢،٣٨	٣،٨٩	٥،٩٢	١٠٢٣	٣٠٩			
بوروندي	٢،٤١	٢،٤٥	-٠،٣٠	١،٧٠	٧٤٢	٠			
جمهورية أفريقيا الوسطى	١،٤٣	١،٥٠	٤،٨٠	٤،٥٣	٥٠٠	٣١			
تشاد	١١،٨٩	١١،٤٩	٤،٤٠	٣،٤٠	٦٢٤	٥٦٠			
إسواتيني	٥،٤٧	٥،٤٧	٤،١٩	-٠،٠١	١٤٧	-١١			
إثيوبيا	٤٣،٥٤	٤٦،٨٣	١٠،٣٩	٧،٥٦	٤٠٧٤	٣١٩٦			
كازاخستان	١٨٨،٦٥	١٩٠،٤٧	١،١٥	٠،٩٦	٦٠	٩٠٦٩			
قيرغيزستان	٦،٠٦	٦،٢٩	٣،٨٨	٣،٨٣	٥١٥	٤٦٧			
جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية	١٠،٦٣	١١،٣٨	٧،٢٧	٧،٠٢	٣٩٩	٨٩٠			
ليسوتو	٢،٩٨	٣،٠٧	٥،٦١	٢،٨٧	١١٣	١٣٢			

مدفوعات المساعدة الإنمائية تدفقات الاستثمار الأجنبي						
الناتج المحلي الإجمالي (بالأسعار الثابتة لعام ٢٠١٠، بـ ١٠ بلايين دولار الولايات المتحدة)		نمو الناتج المحلي الإجمالي الرسمية (بالأسعار الحالية، بـ ١٠ بلايين المباشر الوافدة) (بلايين دولارات)		مدفوعات المساعدة الإنمائية تدفقات الاستثمار الأجنبي		
٢٠١٥	٢٠١٦	٢٠١٥	٢٠١٦	٢٠١٥	٢٠١٦	٢٠١٦
البلدان النامية غير الساحلية						
٨٠٤٤	٨٠٦٩	٢٠٨٠	٢٠٩٦	١٢٤٣	٣٢٦	ملاوي
١٥٠٨٨	١٧٠١٣	٧٠٦١	٧٠٨٧	١٢٠٩	١٢٦	مالي
١١٠٦٨	١١٠٧٩	٢٠٣٨	٠٠٩٥	٣٢٥	٤٠٧٢-	منغوليا
٢٠٠١٢	٢٠٠٢٠	٣٠٣٢	٠٠٤١	١٠٦٤	١٠٦	نيبال
٧٠٧٠	٨٠٠٩	٣٠٩٦	٥٠٠٤	٩٥١	٢٩٣	النيجر
٢٥٠٤٠	٢٦٠٤١	٢٠٩٦	٣٠٩٥	٨٩	٢٧٤	باراغواي
٧٠٠٣	٧٠٣٣	٠٠٤٣-	٤٠٢٧	٣٢٨	١٤٣	جمهورية مولدوفا
٨٠٣١	٨٠٨١	٨٠٨٩	٥٠٩٥	١١٤٨	٤١٠	رواندا
١٢٠٥٦	١٢٠٦٠	٥٠٠٦	٠٠٣٢	١٠٩٠	١٧-	جنوب السودان
٧٠٥٥	٨٠٠٧	٥٠٩٧	٦٠٩٠	٣٣٤	٤٣٤	طاجيكستان
١٠٠٦٢	١٠٠٩٢	٣٠٨٦	٢٠٩١	١٦٨	٣٩٧	جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية سابقاً
٣٧٠٢٥	٣٩٠٥٦	٦٠٥٠	٦٠٢٠	٣٣	٤٠٢٢	تركمانستان
٢٥٠٠٤	٢٥٠٦٢	٥٠٦٧	٢٠٣٢	١٧٥٧	٥٤١	أوغندا
٥٨٠٢٥	٦١٠٧٤	٧٠٨٧	٦٠٠٠	٤٥٧	٦٧	أوزبكستان
٢٦٠٠٦	٢٧٠٠٠	٢٠٩٢	٣٠٦١	٩٦٣	٤٦٩	زامبيا
١٤٠٥٨	١٤٠٦٧	١٠٤٢	٠٠٦٥	٦٥٥	٣١٩	زيمبابوي
٢٢٠٣٩	٢٣٠٠١	٣٠٤٩	٢٠٧٩	٢٥٠٨٢١	٢٤٠٣٢٦	المجموع/المتوسط

المصدر: شعبة الإحصاءات بإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية بالأمانة العامة، ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي.

الجدول ٢

الصادرات والواردات من السلع ومساهمات القطاعات في الاقتصاد

البلد النامي غير الساحلي	مجموع الصادرات من السلع (بملايين دولارات الولايات المتحدة، ٢٠١٧)	مجموع الواردات من السلع (بملايين دولارات الولايات المتحدة، ٢٠١٧)	حصة صادرات البلد من الصادرات العالمية (بالنسبة المئوية، ٢٠١٧)	الصناعات التحويلية (نحج) القيمة المضافة، النسبة المئوية من الناتج المحلي الإجمالي	٢٠١٦	٢٠١٧	الزراعة والحراجة وصيد الأسماك (نحج القيمة المضافة، النسبة المئوية من الناتج المحلي الإجمالي)	٢٠١٦	٢٠١٧	الخدمات (نحج القيمة المضافة، النسبة المئوية من الناتج المحلي الإجمالي)	٢٠١٦	٢٠١٧
أفغانستان	٧٨٠	٧٧٠٠	٠،٠٠٠٤	١١،٣	١١،٣	١٠،٢	٢١،٠	٥٣،٠	٠٠	..	..	..
أرمينيا	٢ ٢٤٣	٤ ١٨٣	٠،٠٠١٣	١٠،٣	١٠،٣	١٠،٢	١٦،٤	١٤،٩	٤٩،٩	٥١،٣	٤٩،٩	٥١،٣
أذربيجان	١٥ ٨٠٠	٨ ٦٠٠	٠،٠٠٨٩	٤،٩	٤،٩	٤،٧	٥،٦	٥،٦	٣٨،٨	٣٧،٥	٣٨،٨	٣٧،٥
بوتان	٥٩٠	١ ٠٠٠	٠،٠٠٠٣	٧،٥	٧،٥	٧،١	١٦،٥	١٥،٢	٣٧،٤	٣٩،٣	٣٧،٤	٣٩،٣
بوليفيا (دولة - المتعددة القوميات)	٧ ٧١٤	٩ ٢٥٧	٠،٠٠٤٤	١١،٠	١١،٠	١٠،٥	١١،٢	١١،٦	٤٩،٨	٤٨،٧	٤٩،٨	٤٨،٧
بوتسوانا	٥ ٨٩٦	٥ ١٣٩	٠،٠٠٣٣	٥،٢	٥،٢	٥،١	٢،٠	٢،٠	٥٠،٣	٥٨،٧	٥٠،٣	٥٨،٧
بوركينا فاسو	٢ ٤٠٨	٣ ٤١٨	٠،٠٠١٤	٦،٦	٦،٦	٥،٦	٢٩،٠	٢٧،٨	٤٢،١	٤٢،٠	٤٢،١	٤٢،٠
بوروندي	١٦١	٨٠٥	٠،٠٠٠١	٩،٢	٩،٢	٠٠	٣٦،٤	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠
جمهورية أفريقيا الوسطى	١٢٤	٣٥١	٠،٠٠٠١	٠٠	٠٠	٠٠	٤٠،٥	٣٩،٦	٣٨،٨	٣٩،٣	٣٨،٨	٣٩،٣
تشاد	١ ٣٠٠	٢ ٨٠٠	٠،٠٠٠٧	٣،٢	٣،٢	٠٠	٤٩،٥	٤٨،٦	٣٢،٧	٣٣،٥	٣٢،٧	٣٣،٥
إسواتيني	٢٠١٦	١ ٦١٧	٠،٠٠١١	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠
إثيوبيا	٣ ١٧٠	١٦ ٢٨٩	٠،٠٠١٨	٥،٦	٥،٦	٥،٦	٣٤،٨	٣٤،١	٣٦،٥	٣٦،٩	٣٦،٥	٣٦،٩
كازاخستان	٤٨ ٣٤٢	٢٩ ٣٠٥	٠،٠٢٧٣	١١،٣	١١،٣	١١،٢	٤٦	٤٤	٥٧،٩	٥٧،٤	٥٧،٩	٥٧،٤
قيرغيزستان	١ ٧٩١	٤ ٤٨١	٠،٠٠١٠	١٥،٤	١٥،٤	١٥،١	١٢،٨	١٢،٣	٥٠،١	٥٠،٤	٥٠،١	٥٠،٤
جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية	٣ ٩٥٠	٥ ١٠٠	٠،٠٠٢٢	٧،٨	٧،٨	٧،٥	١٧،٢	١٦،٢	٤٢،٥	٤١،٥	٤٢،٥	٤١،٥
ليسوتو	١٠٣٣	٢ ١١٥	٠،٠٠٠٦	١٥،٦	١٥،٦	٠٠	٥،٢	٠٠	٥٢،٦	٠٠	٥٢،٦	٠٠
ملاوي	١٠٢٦	٢ ٤٣٤	٠،٠٠٠٦	١٢،٢	١٢،٢	١١،٨	٩،١	٩،٤	٥٣،١	٥٤،٢	٥٣،١	٥٤،٢
مالي	٢ ٨٢٢	٤ ٧٣٢	٠،٠٠١٦	٩،٥	٩،٥	٩،٤	٢٥،٩	٢٦،١	٥١،٩	٥٢،٤	٥١،٩	٥٢،٤
منغوليا	٦ ٢٠١	٤ ٣٣٦	٠،٠٠٣٥	٠٠	٠٠	٠٠	٣٨،٤	٣٨،٣	٣٦،٦	٣٦،٧	٣٦،٦	٣٦،٧
نيبال	٧٥٠	١٠ ٥٠٠	٠،٠٠٠٤	١١،٨	١١،٨	١١،٥	١٢،١	١٢،٢	٥٦،١	٥٥،٤	٥٦،١	٥٥،٤
النيجر	١ ١٩٣	١ ٧٠١	٠،٠٠٠٧	٧،٣	٧،٣	٨،٣	١١،٧	١٠،٤	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠

البلد النامي غير الساحلي	مجموع الصادرات من السلع (بملايين دولارات الولايات المتحدة، ٢٠١٧)	مجموع الواردات من السلع (بملايين دولارات الولايات المتحدة، ٢٠١٧)	حصة صادرات البلد من الصادرات العالمية (بالنسبة المئوية، ٢٠١٧)	الصناعات التحويلية (نحج القيمة المضافة، النسبة المئوية من الناتج المحلي الإجمالي)	٢٠١٦	٢٠١٧	الزراعة والحراجة وصيد الأسماك (نحج القيمة المضافة، النسبة المئوية من الناتج المحلي الإجمالي)	٢٠١٦	٢٠١٧	الخدمات (نحج القيمة المضافة، النسبة المئوية من الناتج المحلي الإجمالي)	٢٠١٦	٢٠١٧
باراغواي	٨ ٦٨٠	١١ ٨٧٥	٠,٠٠٤٩	٥٤٣	٥٤٢	٢٩٤٢	٢٧٤٠	٥٠٤٠	٥١٤٥			
جمهورية مولدوفا	٢ ٤٢٥	٤ ٨٣٢	٠,٠٠١٤	٥٤٦	٥٤٧	٣٩٤٠	٣٩٤٧	..	..			
رواندا	١ ١٨٩	١ ٩٦٣	٠,٠٠٠٧	١٠٤٨	١١٤٢	١٨٤١	١٨٤١	٤٥٤١	٤٥٤٥			
جنوب السودان	..	..	..	٥٤٨	٥٤٩	٢٩٤٣	٣١٤٠	٤٧٤٣	٤٦٤٤			
طاجيكستان	١ ٢٠٠	٢ ٧٠٠	٠,٠٠٠٧	٣١٤٤	..	٩٤٥	..	٥١٤٠	..			
جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية سابقاً	٥ ٦٧١	٧ ٧٢٠	٠,٠٠٣٢	٩٤٧	..	٢٠٤٤	..	٤٢٤٣	..			
تركمانستان	٧ ٠٠٠	٦ ٠٠٠	٠,٠٠٣٩	..	..	..	..	..	..			
أوغندا	٢ ٧٩٠	٥ ٤٣٩	٠,٠٠١٦	٨٤٧	٨٤٢	٢٣٤٧	٢٤٤٩	٤٧٤٦	٤٧٤١			
أوزبكستان	١٠ ٥٠٠	١٢ ٠٠٠	٠,٠٠٥٩	..	..	١٦٤١	١٧٤٣	٤٥٤٤	٤٢٤٥			
زامبيا	٨ ١٣٩	٨ ٧٢٤	٠,٠٠٤٦	٧٤٧	٧٤٧	٦٤٢	٧٤٢	٥٤٤٢	٥٢٤٧			
زيمبابوي	٣ ٩٩١	٣ ٩٠٠	٠,٠٠٢٣	٨٤٥	٨٤١	٩٤٧	١٠٤٥	٥٨٤٢	٥٦٤٣			
المجموع/المتوسط	١٦٠ ٨٩٩	١٩١ ٠١٣	٠,٠٩٠٧	٨٤٩	٨٤٦	١٦٤٦	١٦٤٢	٤٨٤١	٤٨٤١			

المصادر: مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، والبنك الدولي.